الصفوة العلمية وموقفها من ظاهرة العنف السياسى: دراسة ميدانية على عينة من اعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط

دكتور/ حمدي أحمد سيد أبومساعد

أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة موقف الصفوة العلمية من ظاهرة العنف السياسي وبيان أسبابه المختلفة التي أدت إلى انتشاره وايضا أشكاله في المجتمع المصرى والتى عرض فيها الباحث اهمية الدراسة دوليا ومحليا ثم مفهومى الصفوة والعنف السياسى وأيضا المنطلق النظري للدراسة من ناحية نظرية الدور ثم نظريات الصفوة والنظريات المفسرة للعنف السياسى ثم تناول منهجية الدراسة من ناحية الاسئلة واختيار العينة والمنهج ثم مجالات الدراسة وأخيرا تحليل ومناقشة البيانات والتى انتهت الى ان هذه الظاهرة منتشرة دوليا ومحليا ولها اثار سلبية على الفرد والمجتمع المحلى والدولى واوصت بضرورة وضع خطة شاملة تحوى كل القوى السياسية فى المجتمع المصرى لمواجهة هذه الظاهرة .

الكلمات المفتاحة :عنف، عنف سياسي ، صفوة، صفوة علمية

طبيعة المشكلة

مما لاشك فيه أن حالة الأحتقان السياسى التى يعيشها المجتمع المصرى بين التيارات السياسية المختلفة بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م قد ادت الى نشوب العديد من صور العنف السياسى والذى كثر في هذا العصر بشكل واضح في معظم أنحاء العالم. وخاصة الدول النامية بما فيها الدول العربية ، حيث يتم تغيير النظم السياسية فيها في أغلب الأحيان عن طريق الثورات وهى ظاهرة ذات طابع عالمي بدرجات مختلفة وأشكال متباينة.

حيث حظيت ظاهرة العنف السياسي باهتمام العديد من علماء السياسة والاجتماع بهدف فهم ودراسة كيفية ظهور وانتشار العنف السياسي في الدول. والذى هو نتاج تفاعلات داخلية وخارجية الأمر الذي قد ينتج عنه خلخلة وتحول في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذه الدول.

والواقع أن ظاهرة العنف السياسي تعتبر ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو أي مجتمع معاصر منها وينحصر الفارق بين المجتمعات في هذا المضمار في درجة ممارسة العنف وفي

نسبية أسباب الظاهرة . وعليه فقد شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي خطير بات يعرف بثورات الربيع العربي وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطيحت بانظمة الحكم في تونس ، مصر ، ليبيا ، اليمن . وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث فى هذه الدول .

وقدعانت المجتمعات البشرية منذ القدم من عدم الاستقرار نتيجة العنف واستطاعت بعضها تطويع عوامله ومسبباته والتي كانت نتاج خلافات وصراعات. سواء كان مصدرها الاختلافات الدينية، أو العرقية ، أو الصراع من أجل السلطة .(١)

وتشهد المنطقة العربية منذ زمن بعيد انتشار العنف السياسي ذلك مما قادها إلى مستويات خطيرة باتت تهدد بحروب دامية وحالات استنزاف شديدة لقوى المجتمع البشرى. وهى ظاهرة قديمة مارستها قوى سياسية واجتماعية مختلفة سواء كانت في سّدة الحكم أو في المعارضة أو قوات المقاومة أو حتى بين القوى السياسية نفسها.
وبحلول الألفية الثالثة ومع المتغيرات الدولية والثورات العربية زادت هذه الظاهرة لتضيف مخاوف جديدة أثر اندلاع عنف مسلح على نطاق واسع .

وفي مصر انقلبت الصراعات السياسية إلي حرب شوارع وحرق محال تجارية رغبة في اثبات القوة وفرض السلطة وأصبح لكل فصيل سياسي انصاره واتباعه ولديهم استعداد للتحرك الفوري لحصار أي مؤسسة أو حرق مقار .

وانتقل الاختلاف من شاشات التلفزيون والمؤتمرات الشعبية واللقاءات الحزبية إلي الشوارع والميادين ولم يكتفى أهل السياسة باستعراض قوتهم وتسلطهم علي الأرض ولكن تحول الأمر إلي الاتهام المتبادل بشأن القضايا المجتمعية ،

وأيا كان الطرف الفاعل في ممارسة العنف السياسى (عنف رسميا أو غير رسمي شعبى) فان اللجوء إليه يعبر عن وجود مشكلة في المجتمع ترتبط درجة حدتها بمستوى ممارسته بشكليه الكيفي والكمى . فالمجتمع الإنساني يمر اليوم بمرحلة تاريخية جديدة يشوبها قدر غير عادي من اللامعيارية بل أنها في بعض حالاتها تمر بحالة من حالات التنافر

والتناحر رغم ما يلحظه البعض ويسوقه من شواهد ومؤشرات على التقارب والتـــداخل الثقافي العالمي وبذلك بات الأمن الاجتماعي عند حافات الخطر. (٢)

حيث أشارت دراسة فيليب فارج والتى ترجمها فؤاد الدهان (١٩٩٣م) من أن الأوضاع المادية التي يعيشها الناس والموارد التي لديهم ومختلف الجماعات الاجتماعية الفرعية التي يتوزعون عليها ومختلف العوامل السكانية من الأسباب المباشرة للعنف السياسي .(٣)

ويؤكد إميل دوركايم من أن انعدم الاستقرار يسمى بالأنومي **Anomie** وهى حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن وفقدان المعايير لقوتها الإلزامية كأداة للضبط الاجتماعي . (٤) كما انه استخدمها كأداة نظرية لتحليل الانحراف ولفهـــم الســـلوك الإنساني بوجه عام. وقد تبين إن اللا معيارية في نظرية دوركايم تشير إلى حالة اضطراب تصيب النظام أو تشير إلى حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير منسقة في اتصالها مع بعضهاوفي استمرارها واعتمادها المتبادل ومن ثم تكشف عن مظاهر إنحرافية .(٥) حيث تؤكد على ذلك دراسة حسنين توفيق إبراهيم : (١٩٩٩م) من أن عدم توزيع وتحقيق العدالة يؤدى الى العنف السياسي .(٦)

من هنا كان الارتباط وثيقا بين الإدراك للنظام السياسى للمجتمـــع والصـــراع الاجتماعى حيث يتطور الصراع نتيجة لإدراك أحد أطرافه لخصومة أو لأعدائه بشكل لا يتوافق مع مصالحه الأمر الذى يسهم بدوره في تبنى الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيـــق أهدافهم .(٧) ومن ثم ينشأ مايسمى بالعنف السياسي الذى يعتبرمن أهـــم المشـــكلات الاجتماعية التي تهدد كيان المجتمع وتضر بالأمن العام والاستقرار ، وتعرقـــل مختلـــف مشروعات التنمية بكافة أشكالها وتؤكد على ذلـــك دراســـة **Kai, chi 2000** **Hsu** من أن الانتماء العرقي والتحديث والحرمان النسبي والأنظمةَ القمعيةَ من أهـــم العوامل المؤدية الى العنف السياسي .(٨)

وتتفق معها دراسة سوسن محمـــد الدســـوقي (٢٠٠٢م) مـــن أن الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها الشعب المصري وما يعانيه من البطالـــة والانفتـــاح

الاقتصادي لها دور في ممارسة الشباب للعنف السياسي .(٩)

وعلى ذلك فالعنف يعتبر سياسياً اذا نظرنا إلى أغراض القوى التي تمارسه، وهناك طريقتين لدراسة العنف السياسي الأولى هو العنف الذي تمارسه الدولة ضد مواطنيها وهو يسمى أحياناً العنف المشروع وهو الذي تحميه النظم القانونية الثانية وهو العنف الـــذي تمارسه الحركات والتنظيمات والجماعات وسائر تنظيمات المجتمع وشرائحه وطبقاته ضد النظام السياسى القائم .

واذا كان الامر كذلك فانه يتطلب تدخل واعى وكبير من جانب المسؤلين وايضا المثقفين العلميين أو مايطلق عليهم الباحث بالصفوة العلمية فى وضع تصور لبيان موقفهم من هذه الظاهرة.

وعليه فقد اتخذت دراسة الصفوات مكانا بارزا في السنوات الأخيرة في أبحـــاث العلوم الاجتماعية والسياسية متخذة من الإطار النظري لكل من العلماء موسكا ورايت ميلزوفلفريدو باريتوالبناء الفكري لنظرية الصفوة حيث تناول هؤلاء العلماء بالدراســـة الصفوات التي كانت تسيطر على مقدرات الشعوب في عصـــرهم ومـــن ثم شـــكلت الدراسات التي قام بها هؤلاء العلماء القاعدة الأساسية لمختلف الدراسات في هذا الميدان مما أدى إلى أن تصبح دراسة الصفوات في الميدانين الاجتماعي والسياسي أمرا لا غنى عنه في تناول مشكلات العلوم الاجتماعية والسياسية،بالإضافة إلى الكشـــف عـــن جـــوهر العمليات السياسية في المجتمع.

وعلي ذلك فإن الجامعة كمؤسسة تربوية تحوى فى داخلها (الصفوة العلمية) قد حظيت باهتمام بالغ من جانب الباحثين فقد اهتمت الدراسات العلمية بـــدور الأســـتاذ الجامعي بما لديه من إمكانيات عقلية وفكرية وبحثية تساعده في القيام بكافة جوانب دوره التربوي والأكاديمي والمجتمعي المنوط منه لتحقيقه . (١٠)

فقد أكدت علي ذلك دراسة(Sara – Arnon 2007) من ضرورة أن تكون هناك صفات شخصية للمعلم منها المعرفـــة التعليميـــة والتربويـــة والتصـــورات النموذجية لهم بالإضافة إلي القدوة والقيادة والإعداد المهني.(١١)

وتتفق معها دراسة Papa, Frank, Jr من أن المعلمين في التعليم لابد وان يكون لديهم ثقافة وفاعلية في طرق تدريسهم ليؤثروا بها علي طلابهم .(١٢) بالإضافة إلي دراسة Wahistrom, Kyla L التي تؤكد علي الثقة بالنفس للمعلمين وكذلك الكفاءة والمسئولية المشتركة والخبرة والسلوكيات في العمل وأيضا العلاقات داخل العمل من خلال القيادة وتحسين تحصيل الطلاب .(١٣)

ولذلك فأن عضو هيئة التدريس هو من المقومات الرئيسية لتحقيق أهداف الجامعة فهو العمود الرئيسي لها والذي عن طريقه يتكون فكر الشباب وهو الذي يوصل المعرفة إلي طلابه ويقوم بتصميم المناهج التي تناسبهم وتساعد في بنائهم العلمي وهو أساس الاتصال بين الهيئات الخارجية بنشاطاته واستشاراته .(١٤) حيث تؤكد علي ذلك دراسة zhang, Li -fang من أن أسلوب التدريس والفاعلية للمعلمين وكذلك التفوق أمور مهمة لها أثارها المترتبة علي التعليم العالي وخاصة علي الطلاب .(١٥)

وفي هذا السياق عقدت العديد من المؤتمرات والندوات التي ناقشت هذا الموضوع وتبين فيه مواقف المفكرين والباحثين لهذه الظاهرة .

وفي هذا الموقف يعتبر العنف السياسي ظاهرة عامة لا تقتصر على المجتمع المصري وحده ، فالعنف ظاهرة إجتماعية مرضية تختلف أثرها من مجتمع لآخر كما يختلف العنف في أشكاله وحجمه ودوافعه في كل زمان ومكان .

مما سبق فان هذه الدراسة تركزعلى موقف الصفوة العلمية من ظاهرة العنف السياسى من خلال إبراز الاسباب المختلفة التي أدت إلى إنتشار العنف السياسي ظاهرة وسلوكاً وكذلك البحث في أساسيات المشكلة والتي وصلت إلى مرحلة أصبحت تهدد ليس المجتمع المصرى بل جميع الدول العربية نظراً للترابط الكبير بين المجتمعات العربية.

الأهمية الدولية والمحلية للدراسة

تأخذ ظاهرة العنف السياسى اهتماما محليا ودوليا كالتالى :

أ- علي المستوي الدولي

١- أهتم العديد من الباحثين والكتاب بدراسة هذه الظاهرة من خلال نوضـــيح اسبابها واشكالها واثارها واوجه الحلول على المستوى العالمى فهناك العديد من الدراسات العلمية منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر دراســـة. **Ahn, Chung – 1981 Si** عن العلاقة بـــين التنميـــة الاجتماعيـــة والعنـــف السياســـي **Social Development and political Violence** أجريت على أحدى وثمانين دولة حدد فيها مؤشرات العنف السياسي كالشغب والإعمال المسلحة ضـــد النظـــام والانقلابات والرقابة على الصحف، وتقييد المشاركة السياسية وإعلان حالة الطـــوارئ والاعتقال السياسي وحظر التجوال.(١٦)

٢- وكذلك قيام **Mitchell Peters** بدراسة عن العنف السياسي الدولى **International Political Violence** الذى يؤثر على الأفراد والمجتمعات والدول بغض النظر عن الجنسية أو الوطنية ويحب مواجهة العنف على مستويات عديدة هى الفرد والأسرة والمدرسة والمجتمع المحلى وقيام الحكومات والمنظمات على غرس القيم التي تشكل الهوية الفردية والذاتية من خلال مفاهيم الخير والشر، وكذلك الأخلاق. وإلى المساهمة في قيمة التعليم تمكين لتصبح أكبر قوة نحو السلام (١٧)

٣- قدم **Julie Mertus** جامعة ألاسكا الأمريكية برنامج مع وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان والصراعات غير العنيفة التى تعمل مع مختلف البلدان على التحولات ما بعد الحرب. و هي جزء من منتدى السلام والعدالة والمصالحة المقدمة من مجلس الشؤون العالمية . (١٨)

٤- وتناول **Kirsti Samuels** فى كتابه العنف السياسي والمجتمع الدولي **. Political violence and the international community**

من خلال التطورات في القانون الدولي والسياسى وشمل الصراعات الأهلية والانقلابات والمسائل التي تثير قلقا دوليا أو مسائل المصلحة الوطنية وتدخل الأمم المتحدة في حالات العنف السياسي المتطرف والصراع المدني الذى يعتبر في غير قانوني بموجب القانون الدولي.(١٩)

٥- وقد اهتم **Michaei Dillon** بدراسة عن تجريم العنف السياسي الدولى لما له من اثار سلبية على الفرد والمجتمع الدولي .(٢٠)

٦- - كما جمعت **Monty G. Marshall** الحلقات الرئيسية من العنف السياسى والتى شملت هشاشة الدولة والحروب في النظام العالمي عام ٢٠١١ وضعت فى جدول احصائى يسرد ٣٢٦ حلقة من الصراع المسلح والتي تضم وصفا شاملا لجميع أشكال النزاعات المسلحة الكبرى في العالم خلال الفترة المعاصرة ١٩٤٦-٢٠١٢ وهي تشمل جميع الحلقات الدولية، والعنف، والمدنية العرقية والمجتمعية، والإبادة الجماعية والحرب . (٢١)

٧- كما يشكل العنف السياسى إحدى صور الصراع في المجتمع ويبرز تأثيرها فى انساق البناء الاجتماعي كله ووفقا لتقرير التنمية في العالم لعام٢٠١١م والذي تناول قضايا الصراع والأمن والتنمية في القرن الحادي والعشرون الذي أوضح أن أكثر من ١.٥ مليار شخص يعيشون في البلدان المتضررة من الصراعات العنيفة وعدم إحساسهم بالأمن.(٢٢)

٨- وقد تناول المركز الدولي للعنف السياسي **The International Center for Political Violence** فى ديسمبر ٢٠١٢ مجموعة من القضايا والدراسات الخاصة بالعنف السياسى علىالمستةى الدولى نذكر منها على سبيل المثال.(٢٣)

- غزة الصراعات ودور وسائل الإعلام الاجتماعية **Gaza conflict and the role of social media** والتى اهتم بها **Nathan Cohen** والتى عرض فيها استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية خلال الصراع بين إسرائيل وحماس .

● تهديد الإرهاب العالمي إلى جنوب شرق آسيا **Threat of Global Terrorism To Southeast Asia** من خلال عرض **Arabinda** الإرهاب العالمي الحالي وتهديدها جنوب شرق آسيا ورأى أن البلدان في المنطقة يجب أن تبقى لفترات طويلة أعدت للصراعات الإقليمية والمحلية .

٩- وبالنسبة للدول العربية فقد قام حسنين توفيق ابراهيم بدراسة ظاهرة العتف السياسى فى الدول العربية من خلال رصد وتحديد اشكال العتف السياسى الاكثر تكرارا فى الدول العربية وتحديد القوى السياسية التى مارست العتف غير الرسمى .(٢٤)

١٠- وقام زهير الصباغ وهو باحث في الشئون الاسرائيلية والفلسطينية بدراسة عن العنف السياسي الصهيوني أنماطه ودوافعه حيث تشكل هذه الدراسة مداخلة تم تقديمها في مؤتمر "العنف والعدوانية الصهيونية-الاسرائيلية: مظاهرها، اسبابها، وجذورها"

الذي بادرت إليه جمعية إنعاش الأسرة الذى عقد بين ٢٣ و ٢٥ نيسان ٢٠١٠، في مدينة البيرة في الضفة الغربية المستعمرة .(٢٥)

ب- علي المستوي المحلي

١ – ما يمثله العنف السياسي من إهدار لطاقات الشباب والإضرار بمختلف ممتلكات المجتمع وتهديد الأمن العام والاستقرار فهذه الظاهرة يكتنفها الكثير من الغموض في جوانبها المختلفة، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البحث والتحليل في جذور ومسببات العنف السياسي في مصر.

٢- يأخذ العنف السياسى نمطا من تفاعلاتنا في الحياة المجتمعية اليومية في كافة صورها ومجالاتها وبالتالى كثرت معدلات العنف السياسي وخاصة بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م حيث يشمل كل الفئات العمرية والتعليمية والمهنية مما يستدعي الاهتمام بدراستها علميا. وعلى حد علم الباحث لاتوجد إحصائية رسمية ثابتة لاشكال واعداد الممارسين والذين وقع عليهم العنف السياسى في المجتمع المصري.

٣–هناك العديد من الدراسات والكتب التى تناولن الظاهرة فى مصر والتى ذكر منها فى المقدمه لطبيعة المشكلة دراسة حسن بكر (٢٠٠٥) العنف السياسي في مصر – أسيوط بؤرة التوتر تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسباب ودوافع العنف السياسي بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني في أسيوط خاصة وعلاقة ذلك بتدني الأوضاع القائمة داخليا وخارجيا .(٢٦)

٤– ودراسة **2006 Davidson, Charles Robert** ,تناقش هذه الرسالة حالات العنف السياسي الحادث في المجتمع المصري في الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ كما تناقش العواملِ التي تؤدّي إلى ظهورِ هذه المجموعات على القمّة، والهبوط النهائي في أواخر التسعينياتِ.(٢٧) ودراسة سلوى عبد الحميد الطويل (١٩٩٤) عن اتجاهات المرأة المصرية المتعلمة نحو ظاهرة العنف السياسي –دراسة ميدانية لبعض العاملات المؤهلات تأهيلا عاليا والتى هدفت إلى التعرف على اتجاهات المرأة المصرية المتعلمة نحو أحداث العنف السياسي في المجتمع المصري لتحديد أبعاد الظاهرة ، والاستفادة منها في عملية التخطيط القومي .(٢٨)

وفي هذا السياق فإن موضوع ظاهرة العنف السياسي على درجة كبيرة من الأهمية من الناحية النظرية أو الناحية التطبيقية المجتمعية.

ومن هنا تكمن اهمية الدراسة الراهنة فى:

أ – الأهمية النظرية: حاجة علم الإجتماع الى مزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بظاهرة العنف السياسى في المجتمع المصري للوقوف على أسبابه واشكالة مما ينتج عنه وضع الأسس العلمية والمنهجية لصياغة السياسات الاجتماعية والقانونية الملائمة لمواجهة هذه الظاهرة ٠

ب – الأهمية التطبيقية: تتمثل في ما تمثله ظاهرة العنف السياسي من إهدار أهم عنصر من مقومات الدولة وهو العنصر البشري كما أن العنف السياسي له آثاره المدمرة على الأستقرار في المجتمع مما يعوق بالتالي عملية التقدم و التنمية وتأتي أهمية هذه الدراسة

في مدى مسايرتها للمتغيرات الدولية والإقليمية التي تشهدها بعض الدول من خلال ظهور مختلف أنماط العنف السياسي والتي تؤثر سلبا على جوانب التنمية المختلفة.

أولا منهجية الدراسة:

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة موقف و أراء المبحوثين من الصفوة العلمية بشأن النقاط التالية:

١- مفهوم العنف السياسى

٢- أسباب ظاهرة العنف السياسى في المجتمع المصري

٣- الاشكال المختلفة للعنف السياسى

٤- الأساليب التي تساهم في مواجهة العنف السياسى

أسئلة الدراسة

من خلال الأهداف السابقة فان الباحث في دراسته الراهنة يحاول الإجابة على الأسئلة التالية من خلال تصورات المبحوثين وهى:-

١- ما معرفة المبحوثين لمفهوم العنف السياسى ؟

٢- ما أسباب ظاهرة العنف السياسى في المجتمع المصري ؟

٣- ما الأشكال والاثار المختلفة للعنف السياسى؟

٤- ما الأساليب التي تساهم فى مواجهة العنف السياسى ؟

منهج الدراسة

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي وهو يعني الطريقة المنظمة لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف أو أحداث أو أوضاع معينة

بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وكشف الجوانب التي تحكمها.

ويتم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة بقصد وصف وتشخيص المشكلة والتى تنطبق على دراسة ظاهرة العنف السياسي بهدف لفت النظر إلى أبعاد تلك الظاهرة .

أداة جمع البيانات

استخدم الباحث أداة الاستبيان لجمع البيانات و التي عن طريقها يمكن الإجابة على أسئلة الدراسة وقد مرت أداة الاستبيان بالمراحل التالية :-

١- تحديد أسئلة الدراسة وفقا لاهدافها .

٢- اعتمد الباحث في التأكد من صدق الأداة من خلال المحكمين لاسئلتها ، كما اعتمد أيضا في التأكيد من ثبات الاستمارة من خلال استخدام طريق (إعادة الاختبار) على عينة مكونة من عشرة أفراد يمثلون مجتمع البحث وبفاصل زمني بلغ خمسة عشر يوماً بين التطبيق في الأول والثاني ، ولقد وضح أن قيمة معاملات الارتباط بجميع المحاور ذات دلالة إحصائية بلغت (٠.٩) وان الأداة ككل تتمتع بدلالة معنوية عالية وبدرجة ثبات جيدة وذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون.

وقد احتوت صحيفة الاستبيان على ست أسئلة خاصة بالبيانات الأولية للمبحوثين (خصائص العينة) و(١١) أسئلة مفتوحة خاصة بتساؤلات الدراسة والتى ترك فيا الباحث الحرية للمبحوثين لبيان موقفهم من ظاهرة العنف السياسى دون تدخل من الباحث .

هذا وقد تضمنت صحيفة الاستبيان عدة محاور :

- البيانات الأساسية (خصائص العينة) .
- مفهوم العنف السياسى.

- أسباب ظاهرة العنف السياسى.
- الاشكال والاثار المختلفة للعنف السياسى.
- أساليب مواجهة الظاهرة.

عينة الدراسة

كيفية سحب عينة الدراسة الميدانية

اختار الباحث بطريقة عشوائية بسيطة عينة من السادة اعضاء هيئة التدريس بجامعة اسيوط بلغ حجمها ١٠% من جملة الاعضاء بالجامعة وقت اجراء الدراسة الميدانية عدا السادة معاونى اعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (٢٤٠٥) (٢٩) حيث بلغ حجم العينة (٢٤٠) عضوا.

وقد روعى عند الاختيار مايلى :

١- التمثيل لجميع كليات الجامعة ،

٢- التخصصات العلمية (علوم طبيعية – علوم انسانية) .

٣- الدرجات العلمية المختلفة (استاذ – استاذ مساعد – مدرس).

٤- الحاصلون على درجة الدكتوراة من داخل مصر ومن خارجها .

٥- النوع (ذكور – اناث)

مبررات الاختيار

اعضاء هيئة التدريس العمود الفقري للتعليم العالي حيث يؤدي نجاحه في عمله دوراً هاماً في تنمية وارتقاء النظام التربوي والأكاديمي والسياسى والامنى ايضا في بلاده.

١- انهم حاصلون على أعلى الدرجات العلمية

٢- أن الصفوة المتعلمة عليهل مسؤلية التوعية بخطورة هذع الظاهرة

٣- لديهم القدرة على اقناع الطلاب بالاثار السلبية للمشكلات المجتمعية

٤- أنهم أكثر فئات المجتمع ثقافة وهم الذين عن طريقهم يتم تخريج الطلاب من الجامعة لتكوين اجيال المستقبل فى التخصصات المختلفة

مجالات الدراســـة

أ- المجال البشري : أجريت الدراسة الميدانية على عينة مـــن اعضـــاء هيئـــة التدريس.

ب- المجال المكاني: جامعة أسيوط.

جـــ- المجال الزمني : استغرقت فترة جمع البيانات من عينة الدراسة الميدانية مـــن ٢٦-٩ الى ٥-١١-٢٠١٢م.

ثانيا مفاهيم الدراسة

١- مفهوم الصفوة: يعد مفهوم الصفوة من المفاهيم المحورية فى علم الاجتماع بصفة عامة والاجتماع السياسى بصفة خاصة وقد تناوله الغديد من الباحثين والمفكـــرين من ناحية علاقة الصفوة بالمجتمع ونتناولها كالتالى . اشتق من الفعل اللاتـــيني **Eligere** ويعني يختار وأن كلمة **Elite** تشير إلى العنصر المختار من ثقافة أو جماعـــة أو الأفـــراد الذين يشغلون أوضاعا عليا وهي في اللغة العربية تعني خالص الشيئ وأحسنه (٣٠)

ولقد كان باريتو أول من استخدم مفهوم الصفوة في دراسة طبيعـــة الجامعـــات الحاكمة والأسس التي تستند إليها في الحكم والأسلوب الذي تتغير به هذه الجماعات ، وكان المفهوم في البداية ينطبق على إختيار السلع وأجودها وفي القرن الثامن عشر وسع الفرنسيون من إستخدام هذا المفهوم حيث يشير في العلوم الإجتماعية إلى جماعة من الناس تشغل مكانا مرموقا في المجتمع .(٣١)

وطبقا لقاموس أكسفورد فإن أقدم استخدام معروف في اللغة الإنجليزية لكلمـــة صفوة في عام ١٨٢٣ م حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الإجتماعية ،بيـــد أن

المصطلح لم يستخدم استخداما واسعا في الكتابات الإجتماعية والسياسية الأوربية بوجه عام إلا في اواخر القرن التاسع عشر ، وفي ثلاثينيات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه في النظريات السوسيولوجية للصفوة ، وعلى الأخص تلك التي تضمنتها كتابات باريتو **Pareto**.(٣٢)

والصفوة – كما يشير معجم العلوم الإجتماعية – تعني مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون مركزا مرموقا في المجتمع وفي نطاق أضيق تدل على المجموعة التي اكتسبت شهرة في مجال معين (٣٣)

أما باريتو **Pareto** فيرى أن الصفوة تتألف من أولئك الذين يحصلون على أعلى الدرجات في مجالات نشاطاتهم .(٣٤)

ويعرفها "محمد الجوهري" بأنها تضم أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادي في مجالات الحياة الإجتماعية. (٣٥)

مفهوم النخبة وعلاقته بمفهوم الصفوة:

يشير التحديد اللغوي لمصطلح النخبة في المعاجم العربية الى كون النخبة هي الاختيار والانتخاب، أي الانتقاء للشيء، شيء معين من أصل شيء عام .(٣٦)

وتعرف النخبة على انها مجموعة من الافراد تملك سلطة جوهرية متماسكة أو انها وحدة اجتماعية قائدة أو مجموعة تملك خصائص وظائفية مميزة لها تأثير كبير على الشؤون الاجتماعية والسياسية في مجتمع من المجتمعات .(٣٧).

وفى ضوء ذلك فإن التعريفات الحديثة لمفهوم النخبة لا تميل إلى التركيز على الأفراد الذين يشغلون مواقع داخل هذه النخبة وإنما تميل إلى التركيز على قضية السيطرة على زمام القوة سواء فى المجال السياسى العام (النخبة السياسية) أو المجالات الخاصة (النخب الاجتماعية والثقافية والإدارية). فلم يعد لمفهوم النخبة – كجماعة متميزة تتربع على قمة المؤسسات السياسية والاجتماعية – قيمة فى حد ذاته. وإنما يستمد

المفهـــوم قيمته من كون النخبة جماعة اجتماعية تتملك وعياً اجتماعيـــاً وقـــدرة علـــى التماسك الداخلى لها علاقات بالطبقات التى تشكل المجتمع أو أنها تشير إلى الأفـــراد أو الجماعات التى تتملك القوة وتمارسها. (٣٨)

أما الصفوة المتخصصة فتشمل الجماعات البارزة والرائدة في وظائفها أو مهنها أو أنشطتها وهذه الصفوات ينظر إليها على أنها صفوات إجتماعية ، وذلك انطلاقا من تحليل باريتو والذي يتضمن الصفوة الإجتماعية **Social Elite** وتشمل الـــذين يمثلـــون المؤشرات العليا في فرع نشاطهم ، أي الذين نجحوا في كل مجالات النشاط الإجتمـــاعي ووصلوا إلى مرتبة أعلى في الهرم أو في التدرج المهني ٠ والنوع الثاني هو الصفوة الحاكمة **Ruling Elite** فتشمل الأعداد القليلة من الأفراد أو الجماعات التي حققت النجاح في مجالاتها واستطاعت بذلك أن تمارس وظائف سياسية .(٣٩)

ونظرا للترابط بين مفهومى الصفوة والنخبة فان الدكتور احمد زايـــد فى كتابـــه مقدمه فى غلم الاجتماع السياسى يرى ان بعض الباحثين العرب يفضـــلون اســـتخدام الكلمة العربية النخبة لترجمة مفهوم الصفوة ومعظم هؤلاء من علماء السياسة اما علماء الاجتماع فانهم يستخدمون كلمة الصفوة واصبخت الكلمة اكثر شـــيوعا مـــن كلمـــة النخبة ومع ذلك فلامانع من استخدام الكلمتين بالتبادل .(٤٠)

المفهوم الاجرائى للصفوة:

وفى ضوء ماسبق يمكن القول ان الصفوة تشير الى مجموعة متميزة من الافراد لها خصائص معينة وتشغل مركز علمى فى المجتمع وجديرا بالذكر فان الدراسة الراهنة تركز على عينة من اعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط حصلوا على أعلى الدرجات العلميـــة وهم (الصفوة العلمية).

٢- مفهوم العنف السياسي:

العنف كما جاء في قاموس ويبستر (**Wibster**) يتضمن عـــدة معـــاني منـــها استخدام القوة أو القسوة بشكل مكثف، أو ممارسة الأفعال التي تؤدي إلى الإصـــابة، أو

الاستخدام غير العادل للقوة، أو الإجبار، وغير ذلك من المعاني التي تشير إلى استخدام القوة البدنية بهدف إيذاء الآخرين وإيقاع الضرر بهم .(٤١)

وينظر علماء الاجتماع إلى مفهوم العنف على اعتبار إنه تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة، يريدها فرد أو جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة الظاهرة، حين تتخذ أسلوباً فيزيقياً مثل الضرب، أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعية العنف على اعتراف المجتمع به .(٤٢)

و يتضمن العنف ثلاثة معان فرعية هي الشدة والإيذاء والقوة البدنية، ويشير جارفر" Garver إلى العنف باعتباره : اعتداء على شخص الإنسان. إما فى جسمه أو نفسيته أو سلب حريته. ويشير آخرون إلى أن مفهوم العنف يعنى كل فعل يمارس من طرف فرد أو جماعة ضد فرد أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً ؛ وهو يجسد القوة المادية أو المعنوية التي يمكن أن تكون فيزيقية أو رمزية .(٤٣)

فمن جانب، يعد إحداث الضرر، أو إلحاق الأذى، أو استغلال الموارد، كلها تعد أهدافا أساسية للطرف المعنى من أجل تحقيق أهدافه، كما أن مفهوم العنف هنا لا يقتصر على الجانب العضوى فقط، حيث قد يمتد إلى المجالات العاطفية والنفسية .(٤٤)

ومن هنا يعتمد المفهوم السوسيولوجي للعنف على حالة المجتمع وطبيعة إنساقه فكل مجتمع يمارس الإكراه يطالب الفرد بالخضوع لمعاييره ونظمه وفي هذا الشأن يعتقد F.berhou أن جدلية الفرد والمجتمع تثير مشكلة دائمة تتعلق بالنسق الثقافي على أن تحمل كلمة ثقافة أوسع معانيها .(٤٥)

أما العنف السياسى فأنه يعد أحد أنواع العنف بل وأخطرها وأكثرها انتشارا على الإطلاق سواء كان على الفرد أو على المجتمع نظرا لما يترتب عليه من أعمال ربما تؤدي صعوبة السيطرة عليها إلى تدمير المجتمع وزعزعة الأمن العام وعدم الاستقرار والتي كثيرا ما تؤدي إلى انقلابات سياسية تغير من نظام الحكم في بعض المجتمعات .

والعنف السياسي من الجانب السوسيولوجي يشير إلى كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة أو الذين يشغلون مراكزه وينفدون سياساته وينظر المشاركون في العنف السياسي إليه بإعتباره تعبيرا عن مطالب سياسية أو هو معرضة لسياسات غير مرغوب فيها، ويتحدد حجم وطبيعة العنف السياسي حسبما يشير بيترم سروكين بالنظر إلى ثلاثة متغيرات مكونة . ينبغي أن نأخدها في الإعتبار عند التحليل المنظم .(٤٦)

و يعرفه تيد هندريش بأنه اللجوء إلى القوة و موجها لاحداث تغير في السياسة سواء في النظام أو أشخاصة .(٤٧)

ويشير إلى " توظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية، قد تتمثل في الوصول إلى السلطة السياسية أو على الأقل التأثير عليها، وهنا نكون إزاء عنف منظم من جانب المعارضة ، كما قد تكون تلك الأهداف هي ضمان السيطرة على السلطة السياسية والتشبث بها، وهنا نتحدث عن عنف من جانب النظام نفسه.(٤٨)

أما مصطفى التير فيعرف العنف السياسي بأنه "ذلك العنف الموظف لفرض وضع سياسي معين، أو للحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير أو قلب نظام حكم قائم .(٤٩)

يعرفه عالم الاجتماع الأمريكي هـ نيبورج **H . Nieburg** بأنه أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف وضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات ، والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين في موقف المساواة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي . (٥٠)

عرف بول ويلكنتسون **Paul Wilkinson** العنف السياسي بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية ،

وعرفه شانغ سباهن Chung Siahn بأنه استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية .(٥١)

العنف السياسي والإرهاب السياسى

الإرهاب كلمة مشتقة أقرها مجمع اللغة العربية من الفعل "رهب" بمعنى خاف وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرهب وأرهبه بمعنى خوفه وأرهب بمعنى ركب الرهب أي ما يستعمل في السفر من الإبل ويقال رهبوت خير من رحموت أي بأن ترهب خير من أن ترحم .(٥٢)

وفي المعجم الوسيط جاء الإرهاب على أنه وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والتدمير لتحقيق أهداف سياسية . (٥٣)

والإرهاب في قاموس علم الجريمة هو نمط من العنف يتضمن الاستخدام المنظم للقتل والتهديد باستخدامه أو الأذى الجسدي والتدبير لإنزال الرعب أو الذعر بجماعة مستهدفة لإشاعة أجواء من الرعب .(٥٤)

وليس هناك تحديد أو تعريف واضح متفق عليه لمفهوم الإرهاب سوى أنه الاستخدام المنسق للعنف أو التهديد به من أجل الوصول إلى غايات سياسية .(٥٥)

وتعرف دائرة العلوم الاجتماعية الأمريكية الإرهاب بأنه تعبير يستخدم لوصف منهج أو أسلوب أو النظرية أو الفكرة التي تقف خلف ذلك المنهج والذي من خلاله تحاول مجموعة منظمة أو حزب أن تحقق أهدافها المعلنة باستخدام العنف المنظم بصفة أساسية وتوجه الأفعال الإرهابية ضد الأشخاص الذين هم بصفتهم الشخصية أو كوكلاء أو ممثلين للسلطة يتداخلون في إكمال تحقيق أهداف هذه المجموعة . (٥٦)

هوالاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعباً يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما. (٥٧)

يعرف الإرهاب بأنه استخدام القوة القائم على التخطيط أو التهديد باستخدامها لجلب التغيير السياسي ، ويعرف بأنه تعمد قائم على التخطيط للقتل المنظّم، وإحداث الفوضى، وتَهديد الأبرياءِ لخَلْق الخوفِ والتخويفِ لكَسْب مزايا سياسية أَو تكتيكية أو للتَأثير على الجمهور في فرض موقف معينُ أو لإخافة وإجبار الناس على مسعى سياسيٍ أَو أهداف اجتماعية معينة. (٥٨)

وعادة ما تتم الأعمال الإرهابية بواسطة الأفراد أو الجماعات التي تتصرف أو ترتكب أعمالها كنوع من المعارضة لحكومة قائمة، أو نائبة عنها، أو عن سلطة حكومية. وتتمثل السمة المميزة للإرهاب في أن نية التأثير – أو التأثير المقصود– على جماعة محددة كهدف لها، أكثر من التأثير على ضحيتها مباشرة، والتي قد تكون، أولا تكون طرفا في النزاع المباشر. وعلى ذلك فإن الإرهاب يمثل استراتيجية سياسية قائمة على القهر تستخدم التهديد بالعنف والألم كأداة رئيسية لها

من هناك نستطيع أن نعرف الإرهاب ، بأنه الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف ليصل تأثيره إلى أفراد أو طوائف أخرى مستهدفة بالعمل الإرهاب وذلك عبر رسالة أو إيحاء . ما ينطوي عليه الفعل الإرهابي .(٥٩)

كما أنه في الكثير من الأحيان يأخد العمل الإرهابي بعدا دوليا بصورة أو بأخرى بينما صور العنف السياسي قليلا ما تأخد ذلك الطابع وعادة ما تأخد طابعا داخليا، وخلاصة ما سبق، يتضح أن هناك نوع من التشابك والتداخل بين كل من العنف السياسي والإرهاب السياسي.

العنف السياسي وعدم الإستقرار السياسي

تركز بعض الدراسات الكمية التي تناولت موضوع العنف السياسي على الخلط بين مفهوم العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، فتطرح مؤشرات العنف السياسي لاعتبارها مؤشرات لعدم الإستقرار السياسي، وبذلك أضحى المفهومان مترادفان. فظاهرة عدم الإستقرار ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى عجز النظام السياسي بسبب

ضعف مؤسساته عن إجراء مايلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها ممايؤدي إلى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وتقويض شرعية النظام وفعاليته .لذلك فإن العنف السياسي مفهوما مركزيا لفهم حالة عدم الإستقرار فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة، ويعد قرينة واضحة على إنعدام الإستقرار السياسي .(٦٠)

من خلال عرضنا تبيين لنا أن تعاريف العنف السياسي متنوعة و متعددة إلا أنه يوجد شبه إتفاق بين أغلب الدارسين للظاهرة على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية ، ورغم الآختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة و أهداف القوى المرتبطة به ، فأن أغلبهم يعرفونه بأنه إستخدام القوة المادية أو التهديد بأستخدامها لتحقيق أهداف سياسية ، ومن هذا المنطلق فإن العنف السياسي قد يكون منظما ، كالانقلابات ، وعمليات الأغتيال، أو غير منظم كأحداث الشغب، و قد يكون فرديا كالآغتيال أو لأختطاف، أو جماعيا كالمظاهرات، الآضرابات، أحداث الشغب ، وعلنيا كالمظاهرات أو سريا كأغتيال عناصر المعارضة.

ويستخلص الباحث ان كل ما استعرضناه من تعريفات يركز على أن العنف تعبير يستخدم القوة غير أن القصد من ذلك كله في الحقيقة هو التغييرالسياسى والاقتصادى والاجتماعى. ويتخذ طريقتين هما:١- عتف سياسى موجه الى اصحاب السلطة ويهدف الى احداث خلل لهم وانتزاع السلطة منهم او مشاركتهم فيها ٢- عنف سياسى من اصحاب السلطة الى من ينازعونهم فيها بهدف الامساك والاستمرار فيها واحكام السيطرة عليها .

المفهوم الإجرائي للعنف السياسي:

يمكن تعريف العنف السياسي وفقا لهذه الدراسة ببأنه" كافة التصرفات التي تصدر عن الفرد سواء بصورة فردية أو جماعية تؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين من أفراد المجتمع أو تدمير ممتلكاتهم والتي تتضمن أعمال الشغب والأذى والتدمير الموجهة ضد السلطة والمدنيين والتي توجهها أهداف سياسية يحظرها القانون ، لفرض وضع سياسي أو فكري أو عقائدي معين باستخدام القوة المادية والتي تسعى إلى تغيير أو قلب حكم قائم

ثالثا المنطلق النظري للدراسة

أصبحت ظاهرة العنف السياسى في الفترة الحالية من الظواهر المجتمعية التي يهتم بدراستها الباحثون في علم الاجتماع وذلك من خلال تحليلها لمعرفة أسبابها واشكالها ثم وضع حلول لمواجهتها ومن هنا فالباحث في دراسته الراهنة يأخذ بالاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع الذي يكتفي بتسجيل ما هو قائم بوصفه حقائق واقعية، وباعتبار أن الظاهرة من وجهة نظر هذا الاتجاه حالة مرضية مؤقتة يمكن مواجهتها تدريجيا من خلال تفاعل وظائف النسق الاجتماعي الذي انبثق منه الخلل مع الأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي الكلى لإعادة التكيف والوصول إلى مرحلة التوازن والاستقرار الأجتماعى . ويأخذ الاتجاه الوظيفي الاتى :-

نظرية الدور الاجتماعي تقوم هذه النظرية علي أساس أن كل فرد من أفراد المجتمع يشغل مركزا اجتماعيا معينا في السلم الاجتماعي ، ويلعب دورا أو أدوارا مختلفة ترتبط بهذا المركز وهذا يحتم علي القائمين الالتزام بمجموعة من الحقوق والالتزامات التي تنظم تفاعله مع الآخرين من أفراد المجتمع الذين يشغلون مراكز أخري.

و ترى هذه النظرية أن جانباً كبيراً من السلوك البشرى يأخذ شكلاً معيناً ليقابل التوقعات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية التي يعانى منها أفراد المجتمع ، حيث تمارس هذه التوقعات ضغطاً على سلوك الأفراد يدفعهم لأن يسلكوا السلوك الذي يتوقعه منهم المجتمع

وعليه فإن الأفراد الذين يكون لديهم وعى بخطورة الظواهر المجتمعية يشغلون مواقع قيادية يتوقع منهم أن يكونوا أكثر مساهمة ومشاركة في مواجهة هذه الظواهر (كالصفوة العلمية)

ومما سبق يرى الباحث أن هذه الدراسة تنطلق من هذه النظرية كموجه نظري لها باعتبار أن الصفوة العلمية تكون " نسق اجتماعي" يرتبط الطلاب وافراد المجتمع الاخرين بها من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية أو اللوائح الجامعية فتتساند وتتكامل

أجزاء النسق للوصول إلي تحقيق الهدف من وجوده وهو مواجهة ظاهرة العنف السياسى في المجتمع.

وبالنظر الصفوة العلمية كنسق اجتماعي فإن ذلك يتطلب توفير الوسائل التي تكفل لها التكامل والتساند بين عناصره وهي:-

١- المدخلات : وتتمثل في الإمكانات المادية والبشرية وايضا العلمية للسادة اعضاء هيئة التدريس والتي من خلالها يحصل النسق علي استمراره.

أنشطة النسق الداخلية : وهي تحويل المدخلات إلي برامج توعية وخدمية تفيد الطلاب وا أفراد المجتمع وكذلك المؤسسات الأمنية التي تعمل في مواجهة ظاهرة العنف السياسى.

٢- المخرجات : وهي تعبر عن النتائج والإنجازات التي أفرزتها الصفوة العلمية في مواجهة الظاهرة .

الاتجاهات الرئيسية في تفسيرالصفوة

إن الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع الصفوة ، إنما تهدف في المقام الأول إلى تحليل بناء القوة في المجتمع ، وتبيان ما إذا كانت القوة مملوكة بواسطة أقلية متماسكة وواعية بمصالحها كما يرى أصحاب نظرية الصفوة ، أم أنها تطور محتمل وعارض لمرحلة تاريخية معينة ، لأن نفوذ الصفوة وسيطرتها ، إنما يرجعان في الغالب إلى تماسكها ووعيها وسرعة اتصالها وقدرتها على التفاهم وتنسيق المواقف ودقة التنظيم ، وقد يقول قائل أين سيطرة الأغلبية عن طريق الديمقراطية ؟ ، فنقول إن ظهور سيطرة الأغلبية بالوسائل الديمقراطية في المجتمعات الحديثة ما هو إلا مظهر خادع ، حيث تكون الأقلية الصفوة في موقع يسمح لها بالمناورة أثناء العمليات الانتخابية بما يتفق مع أهدافها ،وذلك بواسطة قهرالناخبين (من خلال استخدام الدعاية الماهرة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة لاختيار) المرشحين حيث يقع الاختيار في نهاية الأمر على غالبية مرشحي الصفوة .(٦١)

ويؤكد الباحثون على ان تظرية الصفوة قد ظهرت فى صورتها الكلاسكية كرد فعل لنظرية ماركس عن الطبقة وذلك لسببين

١- انها حاولت ان تبحث عن اساس غير اقتصادى للتحكم السياسى.

٢- ان النظرية الماركسية نظرية غير علمية .

وكان البديل الذى طرحه علماء الصفوة الأوائل باريتو وموسكا وميشلز هو نظرية فى الصفوة حاولوا من خلالها ان يجردوا مفهوم الطبقة الحاكمة الذى قدمه ماركس من كل مضامينه الاقتصادية او معظمها على الاقل حقيقة ان نظريات الصفوة (خاصة نظرية باريتو) يمكن ان تفسر على انها تكريس للاوضاع القائمة خاصة انه اكد غلى اهمية التوازم المجتمعى الذى تخلفه دورة الصفوة وكأن هذه الدورة وظيفة فى تحقيق التوازن الاجتماعى.(٦٢)

ويرى احمد زايد ان هناك نظريات معاصرة للصفوة قدتأثرت بالماركسية يمثلها ثلاث علماء هم رايت ميلز ودمنهوف وميلباند واستطاعت ان تتجاوز تحليلات النظريات الكلاسيكية فى الصفوة من جوانب عدة اهمها:- ١- الربط بين مفهوم الطبقة ومفهوم القوة ٢- فهم ديناميات القوة فى ضوء الظروف لبمتغيرة للنظام الاجتماعى الرأسمالى ٣- توضيح مدى التعددية فى الفئات المكونة للصفوةفالصفوة وكذلك الطبقة – بالرغم من ترابطهما الداخلى الا انها تتكون من فئات متعددة .(٦٣)

وعليه فان الفكر النظري الصفوي يتميز بأربعة اتجاهات رئيسية فى دراسة الصفوة الاول هو الاتجاه التنظيمي الذى يمثله موسكا و تلميذه روبرت ميشلزوالثاتى هوالاتجاه السيكولوجي ويمثله فلفريدوباريتووالثالث هوالاتجاه الاقتصادي ويمثله جيمس برنهام اما الاتجاه الرابع وهوالاتجاه النظامى يمثله رايت ميلز.

اولا الاتجاه التنظيمي:

يمثله موسكا وميشلز وهو الاتجاه الذي يقوم على رؤية أساسية مؤداها أن الصفوة تمتلك مقاليد القوة وذلك بما لها من قدرات تنظيمية وبراعة في تقدير مصادر القوة في المجتمع فموسكا(مثلا) يرى أن الضبط الذي تمارسه الصفوة يعتمد على كونها قلة متماسكة

تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي المعارضة. كما يرى(موسكا) أن وسائل الاتصال بين أفراد الصفوة بسيطة وان فرص الاتصال فيما بينهم سهلة أيضاالأمر الذي يؤدي بالصفوة إلى صياغة سياساتها بشكل أسرع كما أنها قادرة على إحداث تماسك داخلي أما روبرت ميشلزفقد بلور في كتابه الأحزاب السياسية رؤية موسكا في هذا الاتجاه حيث يرى أن الصفوة بما تمارسه من سيطرة فهو يتوقف إلى حد كبير على طابعها التنظيمي ولذلك قام بدراسة بعض الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية في أوروبا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ثم صاغ على ضوء ذلك قانونه الشهير (القانون الحديدي للاوليجاركية).(٦٤)

كما ذهب ميشيلز في إطار محاولته تفسير ظهور الاتجاهات الأوليجاركية الى بروز الصفوات في النظم السياسيةهو أن ثمة ميولا إنسانية فطرية تدفع الإنسان لنقل ممتلكاته إلى ورثته الشرعيين كما تدفعه أيضا إلى نقل السلطة السياسة التي يتمتع بها إلى أبنائه من بعده وعلى الرغم من أن ميشيلز قد عزا هذه الظاهرة إلى غرائز كامنة في الجنس البشري إلا أنه قد أكد أن هذه الغرائز تنمو وتتدعم من خلال النظام الاقتصادي المستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.(٦٥) وناقش ميشلزالعلاقة بين الصفوة والجماهير ويرى بأن الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار إلى إسهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار لكي يتمكن المجتمع من مواجهة الأخطار الخارجية ولهذا فإن الأقلية الحاكمة تنظر إلى أية معارضة على أنها تخريبية تعمل لصالح الأعداء.(٦٦)

ثانيا الاتجاه السيكولوجي

يمثل هذا الاتجاه فلفريدو باريتو الذي يرجع قوة الصفوة إلى خصائصها السيكولوجية فقد قام باريتو بتحليل شامل للصفوة حيث أعطى للصفوة مفهوما يقترب من مفهوم (الطبقة الحاكمة) عند ماركس وذلك أن نظرية الصفوة تعد جزءا أساسيا من علم اجتماع جديد عمل على إعداده مستندا في ذلك إلى أبعاد سيكولوجية خالصة . وتعد الأفكار التي قدمها عالم الاجتماع باريتو من أهم التوجهات النظرية التي جاء بها العلماء حول ظاهرة الصفوة باعتبارها ظاهرة اجتماعية سياسية تؤثر بشكل كبير في

الحياة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع وقد تناول باريتو في إطار نظريته عن التوازن الاجتماعي قضايا المجتمع أو النسق الاجتماعي ودراسة الظواهرالاجتماعية في حين أنه ركز من خلال مدخله النقدي التحليلي المقارن على اللاتجانس الاجتماعى.(٦٧)

إذن فإن باريتو ينطلق في الأساس ، عند تفسيره للصفوة ، من فكرة التمايز ، أي عدم المساواة في قدرات الأفراد ، حيث جعل من تلك الفكرة مبدءا ثابتا لتوصيف حالة انقسام المجتمع ، التي ينظر إليها كمسألة حتمية لا مناص منها .(٦٨)

والبنية المنهجية للنسق النظري عند باريتو هي نفس البنية عند معاصريه ، وذلك باعتبار كونها أنساقا نظرية عايشت الاتجاهات النظرية العامة المثالية ، النفعية ، الوضعية ، الامبيريقية وهي اتجاهات كانت لها مداخلها المنهجية المحددة .(٦٩)

ثالثا الاتجاه الاقتصادي:

ويمثله جيمس برنهام الذي نظر إلى الصفوة من زاوية اختلفت عن نظرة كل من موسكا وباريتو وميشلز الذين رفضوا النظرية الماركسية في الطبقة الحاكمة فإذا كان الماركسيون قد رفضوا نظرية الصفوة لأنها تعبر عن أيديولوجية برجوازية فإن المفكر برنهام قد حاول المزاوجة بين الاتجاهين حيث أشار في كتابه الذي صدر في عام١٩٤١ تحت عنوان(عهد المنظمين) إلى أن النظام الرأسمالي يتدهور باستمرار،وأنه يتحول بالتدريج الى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية فهو يرى أن كل طبقة حاكمةوليس بالضرورة ان تكون منسجمة تتميز بتسلطها على جماعة من الناس واستعان برنهام بكتابات علماء الصفوةوصاغ فروضه الأساسية والتي أهمها(أن السياسية ما هي إلا كفاح وصراع بين الجماعات من اجل الحصول على القوة وان الجماعة الصغيرة في كل المجتمعات هي تلك الجماعة التي تتولى اتخاذ القرارات الأساسية)وفضلا عن ذلك،فقد استعان برنهام بكتابات علماء الصفوة الكلاسيكيين في تحليل وتفسير سير التغير الاجتماعيوذلك على أساس أن مصدر هذا التغير يكمن في بناء الصفوة ذاتها،او استبدالها بصفوة أخرى .(٧٠)

رابعا الاتجاه النظامى:

ويمثل هذا الاتجاه رايت ميلز الذي يرى أن قوة الصفوة تكمن في الأوضاع النظامية الرئيسية التي يمثلها أعضاؤها في المجتمع ويتفق ميلز وبرهامفي أن مكانة الصفوة وبناءها لا يتوقف على مواهب الأفراد وخصائصهم النفسية وإنما تتحدد في ضوء طبيعة البناء الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع معين . ويعتبر من أوائل الباحثين الذين أثاروا الانتباه لموضوع النخب، وذلك حتى يتم فهم سياقات التحكم في دواليب المجتمع ويبين في كتابه النخبة الحاكمة أن هناك فئة معينة هي التي تمسك بزمام الأمور في مقابل شعب تابع ومقصي من دوائر الانشغال .(٧١)

انواع الصفوات اختلفت وجهات نظر الباجثين فى هذا المجال الا ان الباحث من خلال قرأته لتصنيف الصفوة توصل الى :

١ــ الصفوة التقليدية هى التى تتمتع بسلطة منبثقة من عقائد دينية أو من أبنية اجتماعية.

٢. الصفوة التكنوقراطية وتقوم سلطة هذه الصفوة على البناء البيروقراطي الوظيفى والتخصصى.

٣ــ الصفوةالاقتصادية تعتمد هذه الصفوة على ما تمتلكه من عقارات أو رؤوس أموال.

٤ــ الصفوة الكاريزمية وتشمل الاشخاص الذين لهم صفات ومواهب قيادية.

٥ــ الصفوة الأيديولوجية وهي تتكون من أشخاص او جماعات يشتركون في مفهوم أيديولوجي واحد ويعملون على نشره،

٦ــ الصفوة الرمزية تتكون هذه الصفوة من أشخاص ينظر إليهم الناس على أساس أن لهم قيمة وصفلت رمزية ووظائف مهمة فى المجتمع .

٧ــ الصفوة المثقفة تضم العلماء والفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والطبية والمهن الاخرى .

٨ــ الصفوة العسكرية وتشمل العسكريون .

وبالرغم من هذا التصنيف الا ان الدكتور احمد زايد يضع تصنيفا للنخب السياسية والاجتماعية بالاشارة إلى مصر يمكن اعتباره تصنيفا للصفوة على اساس ما ذكره ويتفق معه الباحث فى مفهوم الصفوة انهما مترادفان وهى:

١- الصفوة (النخبة) المركزية:

يشير إلى الأفراد الذين يحتلون المواضع العليا فى تنظيمات السياسة (الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية والوزارة) والجيش (قادة القوات المسلحة) والاقتصاد (كبار رجال الأعمال).

٢- الصفوة (النخبة) الوسيطة:

تلك نخب تدور فى فلك النخبة المركزية، ، نميل هنا إلى التفرقة بين ما نسميه "نضال المداهنة" و"نضال المناوئة" كلاهما يسعى إلى السلطة؛ ولكن الأول يختار نضال المداهنة التى تلتبث بخطاب النفاق السياسى والاهتمام بركوب الطريق لا باستقامته. وأما الثانى فيختار نضال المعاندة والمناوئة

جـ الصفوة النخبة المهنية – النقابية:

تتشكل النخبة المهنية – النقابية من العناصر البارزة والأكثر تأثيراً فى مجال المهن المتخصصة (القضاء – والمحاماة – والصحافة – والطب – والتدريس الجامعى وما قبل الجامعى – والمجال الاقتصادى التجارى).

٣- الصفوة (النخبة) المحلية: ونشمل أ- النخبة الحضرية فهنا نجد أصحاب رؤوس الأموال من التجار ومتوسطى رجال الأعمال، وكبار ضباط الشرطة، والكوادر العليا فى البيروقراطية وأعضاء المجالس المحلية المنتخبين

ب- النخبة الريفية: ولقد تكونت النخبة الريفية فيما قبل ١٩٥٢ من كبار الملاك فى القرية ومن العمد والمشايخ. (٧٢)

النظريات العلمية المفسرة لظاهرة العنف السياسى

يمكن تفسير مشكلة الدراسة الراهنة من خلال عدة نظريات في تفسير ظاهرة العنف السياسي

١-١- الإتجاه الماركسي

يركز على عنصر الإستغلال الذي تمارسه طبقة محدودة العدد والسيطرة إقتصاديا وسياسيا على الطبقات الأخرى، إلا أن العلاقة بين الإستغلال والعنف ليست ميكانيكية بل تتوسطها بعض المتغيرات مثل الوعي الطبقي، والتنظيم السياسي والقيادة. (٧٣)

وتقوم الفكرة الأساسية لهذا الانجاه على أساس ربط مختلف النظم الاجتماعية بالنظام الاقتصادي، وأن النظام الاقتصادي هو الذي يؤثر في كافة النظم الأخرى، فهو يرى أن التطورات الاقتصادية المختلفة لا بد وأن تنعكس عليها تطورات في النظم الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية ومنها نظام القيم.(٧٤)

وتعد الإسهامات التي قدمها ماركس وانجلز في بلورة الثورة الفرنسية وتطوير نظرية في الثورة الاجتماعية ذاتها إشارة واضحة إلى تأكيد الجانب الاجتماعي للثورة كما يعد إسهاما في تفسير العنف القائم بين الطبقات بإرجاعه إلى الأساس المادي حيث فسروا التاريخ بأنه صراع بين الطبقات لا الأجناس فإحلال نظام إنتاجي بنظام آخر يؤدي إلى إحداث ضغوط سياسية تتبعها الثورة . (٧٥)

٢ – الاتجاه الوظيفي: يفسر العنف السياسي بوجود حالة من العجز في أبنية النظام السياسي لا تستطيع معها القيام بوظائفها بفاعلية، ومن هنا تفقد القدرة على التكيف والتأقلم مع التغيرات الجديدة التي قد يكون مصدرها داخليا وخارجيا، والتي تتضمن المزيد من الضغوط على النظام القائم .ولذلك قد يلجأ النظام إلى القوة والإكراه لمقاومة هذه الضغوط والتحكم فيها، وهذا يؤدي إلى تزايد إحساس المواطنين بتدهور شرعيته، ومن ثم يزداد إنخراطهم في أعمال العنف المضاد له.

وقد أرجعت أغلب التفسيرات الوظيفية السلوك المنحرف والإجرامي والعنيف إلى التفسيرات الفردية التي تعتمد على عوامل نفسية أو ثقافية في غالب الأحيان تجعل الفرد غير قادر على الالتزام بالمعايير والقيم السائدة في المجتمع فهي تفسر الانحراف عموما على أنه خروج عن القواعد والمعايير التي حددها البناء الاجتماعي للأفراد في المجتمع .(٧٦)

ويشير الاتجاه الوظيفي في مجمله إلى التكامل والتساند الوظيفي بين مختلف مكونات البناء الاجتماعي ، وأن العنف السياسي كأحد مظاهر الخلل في المجتمع ينتج عن القصور الذي يصيب البناء الاجتماعي في بعض النظم المكونة له ، لذا يهدف هـذا الاتجـاه إلى تكوين نظرة تكاملية لمختلف مظاهر البناء الاجتماعي ونظمه قائمـه علـى الاعتمـاد والتساند الوظيفي

ويؤكد دور كايم على أن أزمة المجتمعات الإنسانية ليست أزمة اقتصادية وإنما هي أزمة أخلاقية أساسها اهتزاز الأخلاق التقليدي وانهيارها وعدم إحلال نسق أخلاقي آخر مكانها ، ومن ثم فلم تعد القواعد الأخلاقية لها قوتها الملزمة ويعني ذلك أن حضـارتنا في حالة أزمة أخلاقية تسودها حالة من الانومي . (٧٧)

ويرى روبرت ميرتون أن المجتمع يصاب بحالة من التفكك الاجتمـاعي والخلـل الوظيفي والانومية حينما يؤكد بالدرجة الأولى على تحقيق الأهداف دون مراعاة للوسائل التي يركز عليها الأفراد في تحقيق أهدافهم وغاياتهم ، حيث يرى أن أهم عاملين تحـاول التنظيمات الاجتماعية تحقيقها للأهداف والغايات التي تحددها الثقافة وتنظيم الوسـائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف ، فالطبيعة البشرية تحاول التوفيق بين الغايات والوسائل وحين تخالف الوسائل عادات المجتمع وقيمه فإن استخدامها يصبح غير مشروع وعنـدها يصبح النسق ضارا وظيفيا ويصيب البناء الاجتماعي بالتوتر ويهدد كيانه .(٧٨)

كما أن السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخـروج على قواعد الضبط الاجتماعي ولكنها على العكس تشكل جنوحا اجتماعيا هو حصـيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع .(٧٩)

فى حين يرى ماكس فيبر أن القوة هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادرا على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هـذا الاحتمال .(٨٠)

كما تبدو بؤرة الاهتمام في تحليل الفعل الاجتماعي عند بارسونز ممثلة في مشكلة النظام حيث يوضح منذ البداية أن أي نظام أو نسق اجتماعي تتنوع فيـه التفضـيلات بشكل عشوائي فإنه لا يكون نظاما على الإطلاق وإنما يصبح فوضى. (٨١)

فنظرية الفعل عند بارسونز تمثل إطاراً تصورياً لتحليـل السـلوك الاجتمـاعي للإنسان، ويستند تصور هذه النظرية للفعل على أنه سلوك اجتماعي يتوجه نحو تحقيـق غايات في المواقف المختلفة عن طريق بذل الطاقة الـتي تنظمهـا المعـايير الاجتماعيـة والقيم.(٨٢)

أسباب العنف السياسى

يرى الباحث أن تحليل ظاهرة العنف السياسى يجب التعرف على أسبابها ونظـرا لتعقد ظاهرة العنف السياسي وتعدد متغيراتها ، تعددت الاتجاهات والمدارس في تفسـير أسباب هذه الظاهرة ، وتباينت باختلاف المنطلقات الفكرية والسياسية بل والتخصصات العلمية للباحثين .

لقد أختلف الباحثون في تحديد أسباب العنف السياسي. فقد خلصت دراسـات أكاديمية كثيرة منها: دراسة أجراها ميلر عام ١٩٨٥ في "٥٦" دولة إلى وجود علاقـة مطردة بشكل دائم بين عدم المساواة في توزيع الدخل والقهر الاجتماعي، وبين العنـف السياسي. كذلك فان أعمال العنف التي كانت إما على شكل إضرابات أو تظاهرات أو أحداث شغب التي مارستها قطاعات وشرائح من العمال والطلبة وبعـض الجماعـات الإسلامية، وحتى بعض القوى اليسارية في فترة السبعينيات والثمانينيات كانت مرتبطـة أساساً بقضية العدل الاجتماعي والاحتجاج على الفجوات الاقتصـادية والاجتماعيـة المجحفة والمطالبة بتوزيع الثروات توزيعاً عادلاً.(٨٣)

١- الأسباب الشخصية والنفسية: ترى أن العنف السياسي مرتبط بالحالات الانفعالية الساخطة والملازمة للغضب والقلق والمتمثلة في توقعات واحباطات الناس. والتي منها، النشاط الزائد، المعتقدات والمواقف غير الاجتماعية، السلوكيات العدوانية المبكرة، عدم القدرة على التحكم بالذات، وتعاطي المخدرات .(٨٤) وأن العنف السياسي مرتبط بالحالات الانفعالية الساخطة والملازمة للغضب والقلق والمتمثلة في توقعات وإحباط الناس كما ان التقليد والمحاكاة و التنشئة الاجتماعية والسياسية الخاطئة لهما الأثر الأكبر في حياة الطفل نظرا لما تمثله التنشئة السياسية من أهمية في حياة الأفراد فالإدراك والمعرفة الواعية للفرد بمختلف الأمور المحيطة به تجعله أكثر انتماءً لمجتمعه وبالتالي يكون مواطناً صالحاً وتجعله يشعر بالأمن والاستقرار إزاء التغيرات السياسية التي تحدث حوله كما انه من خلالها يتعلم الفرد الأنماط االسلوكية الإجرامية والمنحرفة من خلال عملية تقليد لا تختلف في طبيعتها عن تعلم أية مهنة أو حرفة أخرى يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم وتتم هذه العملية بشكل غير آلي لأنها عملية نفسية واجتماعية .(٨٥) وتشمل العوامل النفسية التى تستخدم كأساس أو كمسببات نفسية لحدوث الصراع في مستواه الفردى. هذه المسببات النفسية يمكن الإشارة إليها كما يلى. (٨٦) النزعات العدائية ، التحيز والتحامل الإلقاء بمسئولية الذنب على الآخرين ، الحقد ، التعطش للثأر والانتقام ، انعدام الشعور بالأمن ، الإحباط االاجتماعى ، الرغبة في تحقيق الذات الحاجة إلى التقدير والبحث عن المكانة الرغبة في الإخضاع والسيطرة ، الدافع للتضحية ، الشعور بأداء رسالة.

٢-الأسباب الأسرية يرجع لاكساتى السلوك الاجرامى إلى الوسط الاجتماعي الذي يعد التربة الصالحة للإنتاج الاجرامى والوسط الاجتماعي عنده يشمل العوامل الطبيعية والمناخية والتكوينية والثقافية والاجتماعية .(٨٧) واعتبر ثور ستين سلييللن أن التفكك الاجتماعي يلعب دورا هاما في نمو ظاهرة الإجرام فقد ينتمي الفرد إلى اسرتة وفي نفس الوقت ينتمي إلى جماعة اللهو وأخرى للعمل وان التفكك يؤدى إلى الجريمة والبلطجة ويرى دور كايم أن اللامعيارية هي حالة إضراب تصيب النظام الذي ينجم عن أزمات اقتصادية .(٨٨) وتوصلت دراسة **1989 Widom** أن الأطفال الذين

تعرضوا للإيذاء الجسدي من والديهم أو الإهمال أكثر عنفاً وبلطجة فيما بعد مقارنة بأطفال آخرين لم يتعرضوا لهذا الإيذاء. (٨٩) حيث أكد عدلي السمرى ٢٠٠٠م في دراسة عن سلوك وأشكال العنف بين الشباب إذ جاءت أهم النتائج بان العنف وسيلة للرد على مضايقات الآخرين وأخذ الحق وان سلوكه يتمثل في المشاجرات بين الطلاب باستخدام آداه حادة والألفاظ وذلك بنسبة ١٠٠% وأن المشكلات الأسرية تقف وراء سلوك العنف بنسبة ٩٦% وأن الطلبة يعتمدون على أنفسهم في حل مشكلاتهم بنسبة ٧٦% .(٩٠)

٣-الأسباب التعليمية تعد أزمة النظام التعليمي أيضا وما يمر به من ظروف وأوضاع أصابت مخططاته بالفشل وخاصة في البلدان التي يؤدي فيها إلى تهميش الأعداد الضخمة من الشباب حيث إن ذلك يؤدي بالشباب إلى فقدان الإحساس بشئون المجتمع والتفكير في مختلف الطرق الانحرافية التي تنتهي بالانتقام من المجتمع وممارسة العنف السياسي فبذلك يكون النظام التعليمي مولداً للعنف الاجتماعي والسياسي .(٩١) ويرى Farrington. (1989) أن هناك العديد من تلك الأسباب مثل ، انخفاض التحصيل، الاهتمام المنخفض بالتعليم ، الانسحاب من الأنشطة المدرسية ، والتهرب من الواجبات المترلية، كلها تساهم في خلق سلوك إجرامي عنيف ؛ فعلى سبيل المثال الفشل الأكاديمي في المرحلة الابتدائية يزيد من خطر السلوك العنيف المتأخر الذي يؤدى إلى أفعال البلطجة .(٩٢) وأكدت دراسة بريز Price (1997)) إلي أن التخريب والتحطيم في المدارس واستخدام المخدرات والسرقة وتهديد المدرسين وحمل السلاح و افتقاد الهدف ، واليأس من الحياة المستقبلية ، وزيادة الضغوط ، والفشل الأكاديمي ، كلها عوامل تؤدي إلي زيادةالعنف بين الطلاب.(٩٣) وتشمل الأسباب التعليمية أيضا سوء السلوك من جانب الطالب الذي ينشأ نتيجة أو كرد فعل لظروف التعليم والنظم والعلاقات السائدة داخل البيئة المدرسية والتي تتلخص في أساليب التدريس الاستبدادية، إضفاء الطابع المادي على العلوم المدرسية ، السير على المنهج الأكاديمي وإهمال الجانب المعنوي، التفرقة بين الجنسين، كما أن تهميش دور الطلاب وبعدهم عن النشاط والعمل المدرسي عامل مهم يؤدي إلي سوء السلوك والبلطجة .(٩٤)

٤- الأسباب الاقتصادية تعاني معظم الدول والشعوب من الأزمات الاقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانيات وإنتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وبالتالي هذه الأزمات تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي الذي يصبح الحديث عنه اشبه بالترف الفكري ويحدث العنف السياسي من قبل الأفراد ضد النظام العام حينما تصبح الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية غير متناسبة مع توقعات الشعب لأداء النظام السياسي فتكون ردة الفعل المتوقعة على درجة عالية من الغضب وخيبة الأمل التي تقود إلى كراهية النظام السياسي هذه الكراهية يعبر عنها بالفعل السياسي ، والذي يبدأ بمطالبة أصحاب القرار بتحسين تلك الأوضاع وعندما لا تواجه هذه المطالب برغبة جادة في التنفيذ عندها تصبح أفعال الأفراد أشد خطرا وتتخذ أشكالاً متعددة كالتظاهر والعصيان المدني بعد ذلك يصعد العمل السياسي ليتخذ شكل الرفض السياسي والذي يصبح العنف السياسي في غالب الأحيان كأداة من أدوات الجماهير للضغط على النظام السياسي حتى تتحقق مطالبها .(٩٥)

لا شك أن مجمل هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة يتحمل آثارها ونتائجها بالدرجة الأولى الشباب وذلك باعتباره قوة العمل المنتجة التي تبحث عن فرصة عمل أو دور فعال في عملية التنمية وفي جني ثمارها وقد كان من الطبيعي أن تخلق تلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بيئة مولدة للعنف فهذه الأوضاع الاقتصادية السيئة تدفع قطاع واسع من الشباب إلى أن يتجه من التدين الذي يعد سمة أساسية للشعب المصري إلى التطرف حيث يجد نوعا من التنفيس عن طاقاته المكبوتة. (٩٦) ويعد الاقتصاد بتقلباته وما يلحقها من تغيرات مؤثرة في المجتمعات الفقيرة من الأسباب المحركة للبلطجة ويرى (وليام نوك) مؤلف كتاب " عالم جديد متغير " أن يكون للبلطجة والإرهاب رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة .(٩٧) و يعتبر النمو السرطاني للعشوائيات وانتشار أحزمة الفقر في المدن تأسيس لمجتمعات العنف السياسى كما ان الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع الخدمات في ظل سيطرة الأسواق المالية العالمية قد أدى إلى توسع انتشار الفقر في صيغ جديدة على نطاق واسع في العالم .(٩٨) كما تعد العولمة من أكثر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية

أهمية في الوقت الراهن، فيوما بعد يوم نجد أن التجارة والتكنولوجيا والمعلومات تعمل على تآكل حدودنا القومية وتحويل كوكبنا إلى مدينة كبيرة ترتبط ببعضها عن طريق شبكة المعلومات الدولية. والعولمة ليست مجرد مفهوم وإنما هي عملية تاريخية ونتاج تراكم طويل في إطار النظام الرأسمالي . (٩٩) وتشير الإحصاءات إلى أن العولمة أفرزت ملايين المواطنين الذين يعانون الجوع يومياً كما أصبح ثلث سكان العالم الثالث وعددهم ٤.٥ مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية و٢٠% من الأطفال في العالم الثالث ينقصهم البروتين ومليار إنسان في الدول النامية أي حوالى٢٥% من سكان العالم الثالث يعانون من فقر الدم.(١٠٠)

ويتمثل عنف العولمة أيضا في تحول مجتمعاتها إلى ترسانة سلاح لاستمرار اشتعال جذوره العنف ارتباطا بذلك تؤكد بعض الكتابات على أن الحرب والقوة العسكرية والعنف المنظم تعد أموراً جوهرية بالنسبة لعولمة الشأن الإنساني خاصة في الفترة التي تلت الحرب الباردة .(١٠١)

٥ – الانفلات الامنى عدم تطبيق القانون بحزم: ان عدم تطبيق القانون بحزم وحسم علي الجميع بشكل متساو يشجع الآخرين علي الفكرة نفسها وفرض نفسهم في الشارع لإرسال رسالة إلي الدولة والرأي العام في أنهم موجودون ولهم قوة ويجب الخشية من بأسهم. وقد أدى ابتعاد أجهزة الأمن عن الشارع المصري إلى انتشار البلطجية في المجتمع كما أن تفشي وتوسع حالات البلطجة يتحمل مسؤوليتها غياب التفعيل القانوني ووضع عقوبات رادعة للخارجين على القانون ولا يمكن أن يكون الرادع لمثل هذه الجرائم مجرد أحكام في السجن لبضعة أشهر مشيرين إلى أن العقاب المتشدد من اجل المحافظة على الأمن الاجتماعي لأي دولة تنتج عنه حالات استقرار متينة وامن شامل لا يجرؤ كل من تسول له نفسه بأي فعل في الإيذاء أو الإجرام أن يقدم عليه طالما انه يعرف العقاب مسبقا.

٦– وسائل الإعلام تلعب وسائل الإعلام بمختلف أنواعها أدوارا ملحوظة فى البلطجة ومن الملاحظ أن البلطجة المنظمة والمتزايد ة في وسائل الإعلام ومحاكاة هذه

البرامج ، يؤثر على انتباههم ويشجع نزعات العنف لديهم. وهذه الوسائل تقدم العديد من التلميحات غير الملائمة التي تشجع لسلوك غير الاجتماعي، وتؤدي إلي ضعف الأخلاق لديهم ولا يكون عندهم وازع يمنعهم من ارتكاب السلوكيات المشينة بالمجتمع .(١٠٢) وتعد وسائل الإعلام أحد المتغيرات ذات الفاعلية على تماسك البناء القيمي والأيديولوجي لمجتمعات العالم الثالث والعالم الإسلامي فأحياناً لا يتلاءم المضمون الإعلامي مع الحاجات الواقعية ومتطلباتها وقد تعمل وسائل الإعلام على نقل تيارات وأفكار وصور من الخارج لا تتلاءم مع نظائرها في الثقافة المحلية ومن ثم يتخلق تناقض أو عدم تكامل في لغة الثقافة والقيم داخل المجتمع ، وقد تعمل وسائل الإعلام ذاتها بطريقة عشوائية غير ملتزمة بأي توجيه أيديولوجي ومن ثم تصبح غير قادرة على تحديد المضمون الإعلامي الذي ينبغي نشره وقد يحدث تناقض إعلامي وتكون النتيجة نشر حالة من الخبرة في انتهاك السلوك الذي ينبغي اتباعه وعليه فإن انهيار السياقات التقليدية في المجتمعات المحلية يعتبر أحد العوامل المؤسسة للتوتر والمساعدة على تأسيس العنف .(١٠٣)

٧- **الأسباب السياسية**: أن تضييق دائرة الشورى والديمقراطية أو انعدامها يعد من العوامل التي تؤدي بالشباب إلى ممارسة العنف السياسي ، فغالبية نظم الحكم في البلاد العربية لم تأخذ بمبدأ الشورى والديمقراطية على الرغم من مضي عدة عقود من السنين على إقامة نموذج الدولة الحديثة فيها. كما إن العجز عن الحوار مع جيل الشباب وعدم إفساح المجال له كي يعبر عن نفسه ويخدم بلاده، يجعل الكثير من الشباب ضحية هذا العنف المؤسسي

ويعتبر الصراع السياسي من اهم الاسباب التى تؤدى الى العنف السياسي الذى هو نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع.

حيث ركزهذا الاتجاه في دراستها للانحراف والجريمة والعنف على الطابع السياسي لتلك الظواهر والمسلمة الأساسية لهذه النظرية تتمثل في اعتبار أن المجتمعات تتميز

بالصراع أكثر من الإجماع القيمي ، وأهم آراء هذه النظرية أن الصراع من أبرز خصائص المجتمع وتتمثل عناصر الصراع في قلة الموارد المادية وكثرة طلبها.(١٠٤)

ويرى أن العنف السياسي هو نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع بمعنى أن ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور مفهوم (السلطة متعددة السيادة) ويقصد بذلك توافر قوى متنافسة في المجتمع مما يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة وبروز تكتلات القوى والتي تخلق تحدياً للسلطة القائمة والذي بدوره يؤدي إلى تفكك السلطة السياسية المحتكرة للقوالب يرى هذا الاتجاه أن طبيعة التنظيم الجماعي والتفاعل القائم بين الأنظمة السياسية والقوى المنافسة لها يحدد مدى العنف السياسي في المجتمع .

ويكمن الفارق الجوهري بين مفهومي الصراع والعنف في أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، إذ تتعدد صور الصراع وآلياته ويعد العنف بالمعنى الذي سبق تحديده إحدى هذه الآليات في إدارة الصراع وحسمه .وتتوقف شدة الصراع على كم وكيف العنف المستخدم فيه .ومن هنا، فإن السلوك الصراعي من الممكن أن يكون عنيفًا أو غير عنيف.(١٠٥)

و تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها

– ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة ، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية لديها الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد وإحداث تغييرات سياسية هامة .

– غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات .

– تدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير وخاصة المرأة وغيـــاب الضـــغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.

– عدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحـــروب الأهلية.(١٠٦)

ومن هذه الأسباب وغيرها يجد الباحث أن هناك متغيرات فارقة تقف وراء ظاهرة العنف السياسى وهى تعد بمثابة مثيرات أو محفزات على العنف كالإحساس بالاغتراب أو أن شبكة العلاقات الاجتماعية أصبحت أقل ترابطاً أو المشكلات الأسرية أو محاولة إثبات تفوق الرجل والتنشئة الاجتماعية وما فيها من القهر الاجتماعي أو تدنى مستوى التعليم، كما يلعب الفقر والبطالة دوراً أساسياً في ظاهرة العنف السياسى لدى الشباب.

أشكال العنف السياسي وأثاره

لقد شهدت المجتمعات الإنسانية في مختلف مراحل تطورها كوكبة من أنمـــاط العنف، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن العنف كان و لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة لتطور السياق التاريخي للبشرية .إن الوقائع التاريخية تدلنا على أن العنف يعد وسيلة من وسائل الصراع الأيديولوجي سواء بين الدولة و الجماعات السياسية التي تهاجم شرعيتها، أو بين جماعات سياسية و بعضها ،و هناك تنميط علمي طورته النظرية السوسيولوجية في معالجتها لظاهرة العنف يستند على فحص البناء الداخلي للظاهرة. (١٠٧)

١ – العنف الفردي والجماعى:

يعد هذا النوع من العنف هو الغالب في مختلف مواقف الحياة اليومية ، وهو العنف الموجه من فرد لآخر ، وينقسم الأفراد الذين يرتكبون هذا النمط من العنف إلى ثـــلاث فئات الفئة الأولى هم الأفراد المتسلطون الذين يمثل لديهم العنف جـــزءاً أساســـياً مـــن سلوكهم لتحقيق غاياتهم ومطالبهم ، والفئة الثانية وهم الأفراد الذين يعانون من عقـــدة النقص ، حيث يستخدمون العنف بغرض سد هذا النقص الذي يشعرون به ويفسر هذا الوضع على أنه نوع من العلاقات التعويضية بين تقييم الذات المنخفض وبين العنـــف ،

والفئة الثالثة وهم الأفراد الذين يتسمون أساساً بالعنف والأنانية وتستخدم هذه الفئة العنف كوسيلة عقابية في حالة عدم استجابة الآخرين لمطالبهم .(١٠٨)

أما العنف الجَماعي بأنه الاستعمال ذو الدور الفعّال للعنف والقوة من قبل الناس الذين يعرفون أنفسهم كأعضاء في المجموعة – سواء هذه المجموعةِ عابرة أَو لها أكثر من هوية وديمومة – ضد المجموعةِ الأخرى أَو مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أَو اجتماعيه، وتتضمن الأشكال المختلفة للعنف الجَماعيِ الحروب، الإرهاب ، العنف السياسي ، النزاعات التي تحدث ضمن أَو بين الولاياتِ، والعنف المرتكب مثل حالة الإبادة الجماعية، القمع، الاختفاء، التعذيب ، وأخيراً انتهاكات حقوق الإنسان، الجريمة العنيفة المنظمة مثل اللصوصيةِ وحرب العصابات. (١٠٩)

ويشمل العنف الجماعى المظاهر الاتية:

أ – المظاهرات

عاصر المجتمع المصري العديد من المظاهرات والتي مارستها فئات اجتماعية مختلفة ولكن في الغالب إن هذه المظاهرات كانت تتسم بأنها محدودة للغاية ويظهر فيها الطلبة بشكل كبير وخاصة طلبة الجامعات والتي كانت في معظمها تعبر عن احتجاج على الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية المحيطة بهم

ومن أمثلة المظاهرات التي حدثت في المجتمع المصري وترتب عليها أعمال تخريبية ما واجهه المجتمع من مظاهرات طلابية وعمالية وما حدث من مظاهرات بين الفئات المختلفة احتجاجا على الأوضاع القائمة ويعد من أخطرها المظاهرة المسلحة للجماعات الإسلامية بديروط بمحافظة أسيوط وسط حشود الأمن وما حدث بجرجا بسوهاج من مظاهرة أعضاء الجماعات الإسلامية والتي تدخلت الشرطة ووقعت مصادمات عنيفة بينها (١١٠).

ب – الإضراب

تعد الإضرابات أحد مظاهر العنف السياسي التي مارسها الشعب المصري بمختلف

قطاعاته ويبدو ذلك واضحا في مختلف مظاهر الاحتجاز التي يمارسها الشعب المصري نتيجة الضغوط النفسية والمادية التي يعانيها والتي يسعى من ورائها إلى الوصول إلى وضع اجتماعي واقتصادي أفضل والمطالبة بمختلف حقوقه التي يشعر بأنها سلبت منه ، وفي الغالب لا يحدث عن الإضراب أية آثار سلبية على المجتمع سواء تعطل في بعض المصالح إذا كان الإضراب مرتبطاً بالعمل ، فهو يمثل موقفاً سلبياً من الفرد أو مجموعة أفراد تجاه المجتمع أو تجاه القائمين عليه

وتعد سائر الإضرابات العمالية التي شهدتها مصر احتجاجاً علي الأجور أو ارتفاع الأسعار ، وكانت تنم بالخروج علي القانون وتعرض القائمين بها للمحاكمات إلى أن صدر في عام ١٩٩٥ تعديل علي قانون النقابات المهنية ، أباح حق الإضراب طبقاً للضوابط التي ينظمها قانون العمل . (١١١)

ومن أبرز ما حدث في المجتمع المصري من إضرابات وخاصة في فترة التسعينيات اعتصام عمال شركة نسيج مصر حلوان للمطالبة برفع الحوافز من ٥٢ يوما إلى ٦٠ يوماً وإضراب المحامين بالمنيا عن المرافعات لمدة يوم احتجاجا على تعرض أحد المحامين بمدينة ملوي للسب والضرب من جانب وكيل النيابة بمدينة ملوي أثناء التحقيق مع أحد موكليه (١١٢) وغيرها من أعمال الإضراب

ج- الإنقلابات أو محاولات الإنقلاب

ويقصد بالإنقلاب عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية وقد لا تقترن بتغير في طبيعة النظام السياسي وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الإنقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصدد إلى إنقلابات ناجحة ومحاولات إنقلابية فاشلة.

٢- العنف اللفظي والجسدى:

وهو العنف الذي يهدف إلى التعدي على حقوق الآخرين بإيذائهم عن طريق الكلام أو الألفاظ الغليظة النابية وعادة ما يسبق العنف اللفظي العنف البدني أو الجسدي.(١١٣)

ويعتبر العنف الجسدي من أكثر أنواع العنف شيوعا وانتشارا وذلك لإمكانية ملاحظته واكتشافه ونظرا لما يتركه من آثار على الجسد والذي يبدو في العديد من المظاهر والآثار منها القتل والجرح ومختلف مظاهر التعذيب التي تلحق بالفرد آثاراً يمكن ملاحظتها وما تنجم عنها من أضرار صحية مختلفة ضارة بالفرد قد تصل إلى مرحلة الخطر أو الموت إذا ما تفاقمت وهذا النوع من العنف هو الذي يمكن ملاحقته وإثباته قانونيا وجنائيا .(١١٤) ويشمل العنف اللفظي والجسدى الاتى :

التمرد والشغب

وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الإثنين مع وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للإستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته . وطبقا لحجم القوى التي تتمرد يمكن القول بأن هناك التمرد الجماهيري، وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين وهناك التمرد العسكري، وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أومن قوات الأمن، و الإثنين معا، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية، كما أنها تشكل الدعامة الأساسية لحماية النظام، ونظرا للتداخل والتشابك بين أحداث الشغب والتمردات فإنه تم إدراجها في فئة واحدة

وهي تجمعات من المواطنين غير منظمة تهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام أو ضد إحدى القيادات الرسمية وذلك من خلال القوة المادية . (١١٥)

أما التمرد فهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية والعسكرية أو الاثنين معا وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة

٣- العنف المباشر وغير المباشر

فالعنف المباشر بذلك يعني أيّ فعل أَو موقف يتعرض فيه الشـــخص إلى إلحـــاق الأذي بالآخر والذي يَتضمّنُ كل الهجمات المباشرة على الشخصِ سواء نتج عن ذلـــك أضرار جسدية أو نفسية أو أية تهديدات .(١١٦) ويوجه هذا النوع من العنف إلى الهدف المراد توجيه العنف إليه بصورة مباشرة كأن يوجه الفرد الضرب المباشـــر إلى الشـــخص الذي يكن له العداء مباشرة.

أما العنف غير مباشر فهو العنف الموجه إلى أحد رموز الموضوع الأصلي وليس إلى الموضوع الأصلي مباشرة كإثارة العنف إلى ممتلكات الشخص أو أي شيء يخصه عندما لا يستطيع الشخص توجيه العنف إلى الشخص بصورة مباشرة. (١١٧)

٤- عمليات الإعتقال لأسباب سياسية

وتمثل هذه العمليات سلوكا إعتياديا في العديد من دول العالم الثالث وإن تفاوت العنف من دولة إلى أخرى من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين .وعادة ما تأتي هذه الإعتقالات في إطار تصدي النظم الحاكمة للاحتجاج الجمـــاعي والعنـــف السياسي، وفي حالات عديدة تتم عمليات الإعتقال لمجرد الإشتباه أو من باب اتخـــاد إجراءات تعتبرها السلطات وقائية لحفظ الأمن والنظام وهو ما يعرف بالإعتقال التحفظي أو الوقائي في بعض الدول العربية وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الإعتقال كثيرا ما تمارس من قبل النظم الحاكمة خارج إطار القانون أوفي ظل ترسانات من القوانين المستبدة التي تصدرها النظم المعنية بقصد إحكام سيطرتها على مجتمعاتها وضرب عناصـــر و قـــوى المعارضة أو على الأقل تحجيمها و في هذا الإطار و يلاحظ أن حالة ألط وارى معمول بها في معظم الدول العربية سواء بشكل معلن و في ظل هذه الحالة فإن هناك المئـــات مـــن القوانين المعمول بها في هذه الدول تخول الأجهزة الأمنية سلطات واسعة وحتى في حالة وجود قوانين جيدة فإنها لا تحظى بالاحترام من قبل النخب الحاكمة.

٥ – الاغتيالات ومحاولات الاغتيالات

وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار السياسي أو ذات صلة بمراكز صناعة القرار وفي مقدمتهم رؤساء الدول ورؤساء مجالس الوزراء والوزراء وزعماء الأحزاب والقيادات الأمنية ورؤساء تحرير الصحف

وتعد الاغتيالات من أخطر مظاهر العنف السياسي عامة لما لها من آثار سلبية على قلب نظام الحكم إضافة إلى أن غالبيتها تكون منظمة من قبل جماعات وتنظيمات تهدف إلى زعزعة الأمن بالبلاد وتغيير نظام الحكم وفقا لما تراه من توجهات سواء دينية أو سياسية

وتعرف الاغتيالات عامة بأنها تشير إلى عملية القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات تمثل مناصب سياسية . (١١٨)

وفي غالب الأحيان يترتب على الاغتيالات حدوث انقلابات وخاصة عند الإطاحة الفجائية والسريعة والعنيفة بالنخبة الحاكمة واستبدالها بنخبة أخرى .

٦ – العنف الرسمي وغير الرسمى

وهو العنف الذي تمارسه الدولة ضد العناصر التي تعتقد أنها خارجة على القانون ، وبذلك فالعنف الرسمي ينبع من خلط ممثلي السلطة العامة بين السلطة والتسلط الأمر الذي ينتج عنه أحياناً سلوك عنيف غير مشروع سيتتبع أحياناً بردود فعل عنيفة غير مشروعة ، إذ توفر السلطة العامة لمن يمارسها مجموعة من الامتيازات والقدرات التي لا يتمتع بها الأفراد في مواجهة بعضهم البعض والتي تختلف كما ونوعا باختلاف نوعية السلطة وهدفها وطبيعتها وقد تذهب هذه الإمكانيات والقدرات إلى حد حرمان الأشخاص من حقوقهم الطبيعية

أما العنف غير الرسمي فهو العنف الذي يمارسه المواطنون باعتباره عادة شعبية تحظى بالاختراق الصريح للقانون أو بالتخطي المنهي عنه من قبل أجهزة تطبيق القانون (١١٩).

٧- الأحكام المرتبطة بقضايا سياسية

وتتراوح هذه الأحكام ما بين الحبس لمدة مختلفة ولإعدام و عادة ما تستهدف المحاكمات لأسباب سياسية عناصر تنتمي إلى قوى أو تيارات أو تنظيمات معارضة، وذلك بتهم مختلفة أبرزها التأمل بقلب النظم، و تشكيل تنظيمات سرية بالمخالفة للقانون، و العمل لحساب أطراف أجنبية، و المشاركة في المظاهرات أو التحريض عليها، و في كثير من الحالات جرت مثل هذه المحاكمات بالاستناد إلى قوانين استثنائية و من خلال محاكم خاصة بمسميات مختلفة) محاكم عسكرية، محاكم خاصة و هي عادة ما تكون مسيئة بعيدة عن مراعاة الأس والاعتبارات القانونية التي تضمن عدالة المحاكمة و نزاهتها، مما يجعلها تشكل أحد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في العديد من دول العالم الثالث، وتصبح تقارير منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بإنتهاكات هذه الدول لحقوق الإنسان.

٨ – عنف داخل الدولة وخارجها

ويتمثل هذا النمط من العنف في مختلف أشكال المعارضات والتخريب التي يقوم بها مجموعة من الأفراد داخل الدولة احتجاجا على الوضع القائم أو تعبيرا عن معارضتهم وتمردهم على نظام الحكم القائم وهو يشمل كافة أشكال التمرد والإضراب والمظاهرات التي تقوم بها فئات معينة داخل المجتمع كالطلبة أو الموظفين أو الفلاحين أو النقابات العمالية المختلفة احتجاجا على الوضع القائم ، كما يشمل كافة أشكال التخريب والتدمير التي مارستها الجماعات الإسلامية في المجتمع المصري

أما خارج الدولة فهو ذلك النوع من العنف الذي يمارس في عدة دول وتحركه منظمات دولية لها فروع في دول مختلفة ويكون بهدف زعزعة الأمن في الدول المستهدفة والذي يعرف أحياناً بالإرهاب الدولي حيث تموله هيئات ومنظمات لها فروع وأعضاء في دول مختلفة .

٩- إستخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي

وعادة ما تعتمد النظم الحاكمة في البداية على قوات الشرطة والأمن للتعامل مع مثل هذه الأحداث خاصة وأن هناك وحدات مدربة على أعمال الشغب، ولكن بالنسبة لأعمال العنف الحادة التي تمثل تهديدا جديا للحكم، والتي تتعثر أجهزة الأمن في التعامل معها فإنه يتم إستدعاء الجيش للسيطرة على الأحداث.

١٠- العنف المشروع وغير المشروع

ويظهر هذا النمط من العنف في الدول التي تعمل بالنظم التسلطية والقهرية فممارسة العنف من قبل المواطنين في تلك الدول تعد عملا شرعيا ومشروعا لعدم وجود قنوات شرعية وفعالة للمشاركة في السلطة وتغييرها ، وهناك من يرى أن العنف السياسي يكون:

- مشروعا إذا اتسق مع مشروع سياسي وطني تحرري أي إذا ارتبط بحركة تحرر وطني تستهدف رموز الوجود الاستعمارية المدنية والعسكرية .(١٢٠)

- اماغير المشروع: يعد من العنف غير مشروع نظرا لتجريمه من قبل القانون والنظم السياسية بغض النظر عن شكل العنف ودوافعه والفلسفة الاجتماعية التي تسود المجتمع ويقوم عليها نظام الدولة السياسي سواء اعتمد القانون على سياسة التسامح أو سياسة التشدد في تجريم أفعال العنف السياسي فإن ذلك يكون أمر تجريم لتلك الأفعال وتأثيم بموجب القانون والنظام لذا يعد هذا النمط من العنف السياسي غير مشروع لأنه خارج عن القانون .(١٢١)

ومما تم عرضه يمكن استخلاص للآثار المترتبة على أفعال العنف السياسى وهى

١- الآثار المادية تشمل إلحاق الضرر بممتلكات ومصالح الفرد والمحتمع

٢-الآثار المعنوية تشمل المساس بالحرية الشخصية وسلامة المواطن

رابعا مناقشة وتحليل البيانات

أولا : خصائص عينة الدراسة

جدول (١) خصائص عينة الدراسة

الخصائص		عدد	%
النوع	ذكر	١٥٧	٦٥.٤
	أنثى	٨٣	٣٤.٦
السن	٢٥-	٤٤	١٨.٣
	٣٥-	٧٢	٣٠
	٤٥-	١١٩	٤٩.٦
	٦٥-	٥	٢.١
	المتوسط الحسابي	٤٣.٥	------
الدرجة العلمية	أستاذ	١٩	٧.٩
	أستاذ مساعد	٦٨	٢٨.٣
	مدرس	١٥٣	٦٣.٨
جهة الحصول على الدكتوراة	داخل مصر	٢٢٣	٩٢.٩
	خارج مصر	١٧	٧.١
التخصص	علوم طبيعية	١٢٢	٥٠.٨
	علوم انسانية	١١٨	٤٩.٢

يبين الجدول الخصائص المختلفة لعينة الدراسة حيث اتضح الآتي :

١- نسبة ٦٥.٤% هم من الذكور مقابل ٣٤.٦% من الإناث .

٢- بلغ المتوسط الحسابي للسن لعينة الدراسة ٤٣.٥ سنة .

٣- تنوعت الدرجة العلمية فكانت النسبة الأعلى هي فئة المدرسين بنسبة

(٦٣.٨ %) تليها فئة الأساتذة المساعدين بنسبة (٢٨.٣%) وأخيرا فئة الأساتذة بنسبة (٧.٩%) .

٤- أن نسبة (٩٢.٩%) حاصلون على درجة الكتوراة من داخل مصر مقابل (٧.١%) حاصلون عليها من دول اجنبية خارج مصر .

٥- تقاربت نسبة العينة من المتخصصين في العلوم الطبيعية والانسانية فكانت (٥٠.٨%) في الكليات العملية مقابل (٤٩.٢%) في الكليات النظرية .

ويلاحظ من الجدول أيضا تنوع العينة من حيث أنها اشتملت على ذكور وإناث بالإضافة إلى أنها شملت جميع كليات الجامعة وأيضا فئات عمرية مختلفة ومستويات علمية مختلفة من أستاذ – أستاذ مساعد – مدرس كما أنها شملت حاصلين على درجة الدكتوراة من داخل مصر وخارجها

ثانيا : موقف وآراء المبحوثين حول مفهوم العنف السياسي

جدول (٢) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول معرفة العنف السياسى

الترتيب	الإجابة	التكرار	نسبة
١	فرض وضع سياسي معين	٢١٧	٩٠.٤
٢	احد أساليب التغيير السياسي والاجتماعي	١٩٩	٨٢.٩
٣	استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية	١٥٧	٦٥.٤
٤	استخدام القوة بهدف إيذاء الآخرين	١٤٣	٥٩.٦
٥	إجبار فرد أو جماعة بعمل أعمال تخريبية	١٣٠	٥٤.٢
٦	أفعال تخريبية وتدميرية	١١٩	٤٩.٦
٧	ممارسة الإكراه للخضوع إلى ممارسه	٩٧	٤٠.٤

كشفت بيانات الجدول على رؤية المبحوثين لمفهوم العنف السياسي حيث جاء أنه فرض وضع سياسي معين في المرتبة الأولى بنسبة (٩٠.٤%) تليها أنه أحد أساليب التغيير السياسي والاجتماعي بنسبة (٨٢.٩%) ثم توالت التعريفات كما هو موجود

بالجدول وجاء في المرتبة الاخيرة انه ممارسة الاكـــراه للخضـــوع الى ممارســـة بنســـبة (٤٠.٤%).

ويلاحظ من هذه التعريفات انها تتفق مع ما جاء في الجانب النظري للدراســـة في مفهوم العنف السياسي والذي شمل كل هذه التعريفات والتي انتهى منها الباحث الى انه استخدام القوة والضرر لايذاء الاخرين سواء فردا او جماعة للحصول الى هدف معين .

فالعنف كان و لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة لتطور السياق التاريخي للبشرية فهو وسيلة من وسائل الصراع الأيديولوجي سواء بين الدولة والجماعات السياسية التي تهاجم شرعيتها، أو بين جماعات سياسية و بعضها حيث ترى النظرية السوسيولوجية في معالجتها لظاهرة العنف انه يستند على فحص البناء الداخلي,ومكوناته للظاهرة.

وهذا مايؤكده علي عبد الرازق جلبي فى كتابه العنف والجريمة المنظمة – دراسات في المشكلات الاجتماعية .(١٢٢)

جدول (٣) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول الافراد والجماعات الموجه اليهم العنف السياسى

الترتيب	الاجابة	التكرار	نسبة
١	جماعات أو أحزاب	١٨٩	٧٨.٨
٢	أشخاص بعينهم (رموز سياسية)	١٥٣	٦٣.٨
٣	النظام السياسي الحاكم	١١٤	٤٧.٥
٤	ضد الداخلية	١١٢	٤٦.٧
٥	ضد قضاة	٦٥	٢٧.١
٦	تخريب الممتلكات العامة والخاصة	٥٤	٢٢.٥
٧	مديري المصالح الحكومية	٤٣	١٧.٩
٨	ضد البلطجية	١١	٤.٦

يبين الجدول الجهات والافراد الموجه اليها العنف السياسي فقد اتضح انه موجـــه الى جماعات واحزاب بعينها وجاءت في المرتبة الاولى بنسبة (٧٨.٨%) يليها أشخاص بعينهم وهم يمثلون رموز سياسية بنسبة (٦٣.٨%) ثم توالت بعد ذلك كما هو موجود

بالجدول وجاء في المرتبة الاخيرة انه موجه ضد البلطجية ومثلت نسبة (٤.٦%)

تفيد هذه البيانات ان موقف الصفوة العلمية من العنف السياسي انه يوجه الى افراد وجهات في المجتمع تشمل الجماعات و الاحزاب (سواء حاكمة أو معارضة) أو رموز سياسية وهيئة القضاة او الداخلية وهذا يدل ان ظاهرة العنف هي عامة تمس جميع انظمة المجتمع المصري الذي يؤدي به الى عدم الاستقرار والبناء .

ثالثا: موقف وآراء المبحوثين حول أسباب العنف السياسي

جدول (٤) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول اسباب العنف السياسى

الترتيب	الاسباب	التكرار	نسبة
١	فرض حزب سياسى معين أفكاره واستبداده بالرأى	١٩٧	٨٢.١
٢	صراع النظام السياسى الجديد والقديم	١٨٣	٧٦.٣
٣	صراع الأيدلوجيات الفكر العلماني و الفكر الإسلامي	١٥٧	٦٥.٤
٤	انعدام الأمن	١٥٤	٦٤.٢
٥	الأوضاع المادية التي يعيشها الناس (غلاء المعيشة)	١٣٣	٥٥.٤
٦	غياب العدالة الإجتماعية	١٢١	٥٠.٤
٧	فقدان المعايير والقيم كأداة للضبط الاجتماعي	١١٢	٤٦.٧
٨	غياب دوربعض العلماء الحكماء بكافة تخصصاتهم	٤٣	١٧.٩
٩	اعتصام الاطباء	٣١	١٢.٩

توضح بيانات الجدول موقف ورؤية المبحوثين حول اسباب العنف السياسي في المجتمع المصري والتي احتل فيها فرض حزب سياسي معين افكاره واستبداده بالرأي على المجتمع بنسبة (٨٢.١%) يليها سبب صراع النظام السياسي القديم والجديد (فلول الحزب الوطني المنحل واعضاء حزب الحرية والعدالة بنسبة (٧٦.٣%) يليها صراع

الايدلوجيات بين الفكر العلماني الليبرالي والفكر الاسلامي بنسبة (٦٥.٤%) وتوالت الاسباب كما هو واضح في الجدول ويأتي في المرتبة الاخيرة غياب بعض دور العلماء بكافة تخصصاتهم على التوعية بخطورة هذه المشكلة ودورهم كقدوة لطلابهم بالجامعة .

ويلاحظ من الجدول ان ظاهرة العنف السياسي مركبة ومتعددة التغيرات ولايمكن تفسيرها بمتغير واحد فقط . فمن المؤكد كما يرى علماء الاجتماع أن اى ظاهرة اجتماعية لايمكن تفسيرها بعامل واحد ولكن هناك مجموعة من العوامل والمسببات التى تؤدى اليها وتؤثر بعضها على بعض بالايجاب أوالسلب لتنتهى الى نشؤء العنف السياسى بين أطراف المجتمع وهذا ماتؤكده الاسباب المختلفة التى عرضها الباحث فى الجانب النظرى للدراسة.

جدول (٥) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول القضايا المجتمعية المؤثرة فى العنف السياسى

الترتيب	القضايا المجتمعية	التكرار	نسبة
١	السياسة	١٨٩	٧٨.٨
٢	أزمة (نظرية) المؤامرة	١٥٣	٦٣.٨
٣	الامن	١١٤	٤٧.٥
٤	الاقتصاد	١١٢	٤٦.٧
٥	الاعلام	١٠٩	٤٥.٤
٦	الازمة النفسية للمواطنين	٦٥	٢٧.١

تشير بيانات الجدول الى القضايا المجتمعية المصرية المؤثرة على اتساع ظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري في الفترة الاخيرة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م حيث جاءت الازمة السياسية في المرتبة الاولى بنسبة (٧٨.٨%) يليها ازمة المؤامرة بين اطراف المجتمع المختلفة بنسبة (٦٣.٨%) ثم ازمة الانفلات الامني بنسبة (٤٧.٥%) الازمة الاقتصادية بنسبة (٤٦.٧%) ثم أزمة الاعلام سواء مع أو ضد النظام السياسى الحاكم بنسبة (٤٥.٤%) وجاءت الازمة النفسية التي تصيب جموع افراد المجتمع المصري من كبت وقلق وعدوان وغيرهم في المرتبة الاخيرة بنسبة (٢٧.١%) .

ويرى الباحث أن هذه القضايا مجتمعة اوكلاها تؤدى الى استمرار حالة العنـــف السياسى التى يشهدها السارع المصرى فى الوقت الراهن وتؤدى الى انقسام المجتمع وتؤثر على العلاقات الاجتماعية بداية من المؤسسة الاولى وهى الاسرة ثم المدرسة مرقرا بالجامعة وايضا بداخل المصالح الحكومية وغيرها الامر الذى يؤدى الى حدوث تفتت فى اركـــان الدولة وانهيارها كما نشاهدع الان فى المجتمع المصرى .

رابعا: موقف وآراء المبحوثين حول أشكال العنف السياسي وأثاره

جدول (٦) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول العنف السياسى الفردى

الترتيب	الاجابة	التكرار	نسبة
١	موجه من فرد لأخر	٢١١	٨٧.٩
٢	يأتي من فرد متسلط	١٩٧	٨٢.١
٣	يأتي من نقص يشعر به الفرد	١٨٠	٧٥
٤	وسيلة عقابية	١٧٣	٧٢.١

تشير بيانات الجدول الى العنف السياسي الفردي كما جاء في استجابات المبحوثين هو عنف سياسي موجه من فرد لآخر وكانت النسبة (٨٧.٩%) تليها انه يأتي من فـــرد متسلط بنسبة (٨٢.١%) وانه يأتي من وجود نقص يشعر به الفـــرد بنســـبة (٧٥%) وأخيرا هو وسيلة عقابية بنسبة (٧٢.١%).

يلاحظ من الجدول ان العنف السياسى الفردى يقوم به شخص معين يعانى مـــن ظروف اجتماعية واقتصادية ثم سياسية وايضا نقسيه نؤدى بع الى ارنكاب هذا النوع من العنف مثل أحداث الشغب والاضرابات عن العمل وعى أمور غير مرغوبه اجتماعيا .

جدول (٧) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول العنف السياسى الجماعى

الترتيب	القضايا المجتمعية	التكرار	نسبة
١	تستخدمه جماعة ضد أخرى	٢٣٠	٩٥.٨
٢	لتحقيق أهداف سياسي واقتصادية	٢١٨	٩٠.٨
٣	يشمل الحروب والإرهاب والنزاعـــات بـــين	١٧٥	٧٢.٩

	الدول		
٤	المظاهرات التي تمارسها فئات معينة	١٦٤	٦٨.٣
٥	الإضراب عن العمل	١٠٩	٤٥.٤
٦	الانقلابات ومحاولات الانقلاب في الدولة	١٩٧	٤٠.٤
٧	الاغتيالات الجماعية	٤٤	١٨.٣

يوضح الجدول استجابات المبحوثين حول العنف السياسي الجماعي على انه عنف سياسي تستخدمه جماعة ضد اخرى بنسبة (٩٥.٨%) ثم تليها تعريفات أخرى كما هو مبين بالجدول وفي المرتبة الاخيرة أنه يشمل الأغتيالات الجماعية لأفراد المجتمع (١٨.٣%) ٠ويرى الباحث ان هذا العنف الجماعى هو فى الغالب من الادوات المهمة للتحرر من الظلم والطغيان فى المجتمعات التىىتحتكر السلطة والثروة الامر الذى يؤدى بالجماعات والاحزاب المعارضة القيام بهذا النوع من العنف .

جدول (٨) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول العنف السياسى اللفظى والجسدى

الترتيب	القضايا المجتمعية	التكرار	نسبة
١	التعدي على حقوق الآخرين بالكلام والألفاظ السلبية	٢١٣	٨٨.٨
٢	ترك أثار سلبية على الجسد مثل القتل والجرح	١٩٥	٨١.٣
٣	التمرد الجماهيري	١٧٠	٧٠.٨
٤	الشغب للضغط على النظام للاستجابة لمصالح فئة معينة	١٦٤	٦٨.٣
٥	المواجهة المسلحة بين فئات المجتمع	١٥٣	٦٣.٨

اتضح من الجدول لأن العنف السياسي اللفظي والجسدي وفقا لآراء أفراد العينة على أنه التعدي على حقوق الآخرين بالكلام والألفاظ السلبية بنسبة (٨٨.٨%) وأخيرا أنه المواجهة المسلحة بين فئات المجتمع بنسبة (٦٣.٨%) ٠

جدول (٩) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول العنف السياسى المباشر وغير المباشر

الترتيب	الاجابة	التكرار	نسبة
١	إلحاق الأذى والضرب بالآخر مباشرة	٢٣١	٩٦.٣
٢	التعدي على ممتلكات الشخص	٢١١	٨٧.٩

٣	نبذ جماعة تحيط بالنظام السياسي	١٦٤	٦٨.٣
٤	نبذ جماعة تمثل مؤسسة (كالداخلية – القضاه)	١٣١	٥٤.١
٥	اعتقال اشخاص	٩٤	٣٩.٢

تبين بيانات الجدول آراء المبحوثين حول العنف السياسي المباشر وغير المباشر حيث أجابوا بأنه إلحاق الأذى والضرر للأخر مباشرة بنسبة (٩٦.٣%) وأنه التعدي على ممتلكات الشخص بنسبة (٨٧.٩%) وأخيرا يعني إعتقال الأشخاص بنسبة (٣٩.٢%).

يلاحظ من الجداول أرقم (٦-٧-٨-٩) أن هناك اشكال مختلفة للعنف السياسى في الحياة اليومية منها ما هو معنوي وما هو لفظي وآخر مادي ولهم اثار سلبية على العرد والمجتمع والتى ذكرها الباحث فى الجانب النظرى للدراسة واختصارها هو انتهاك حرمة الامسان وممتلكلته الخاصة بالاضافة الى الممتلكات العامة وانهيار المجتمع وعدم استقرارع سياسيا واجتماعيا وافتصاديا

و تؤكد هذه البيانات الصورة الحقيقية والواقعية للعنف السياسى في المجتمع المصري من أن التخريب والتحطيم والصراع السياسى والسرقة والتهديد وحمل السلاح والتعدي البدني من أكثر صور العنف وهذا ما أكده محمد نور فرحات من خلال دراسته لدوائر العنف في المجتمع المصري وما كاده أحمد زايد وآخرون من خلال دراستهم للعنف بين طلاب المدارس ويتفق معهم على ليلة من خلال ما عرضه في كتابه الشباب العربي تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف .

وتؤكد تصورات المبحوثين أن هذه الاشكال المختلفة لأعمال االعنف السياسى توضح ضرورة تأكيد المجتمع المصرى علي التعليم والثقافة في أن يعملا علي تنمية القيم الاجتماعية الايجابية وتعليم المهارات والآداب اللازمة للتعامل مع أفراد المجتمع بكفاءة وتحقيق التعاون والانسجام بينهم من خلال السلوكيات الايجابية العامة.

خامسا: موقف وآراء المبحوثين حول اسليب مواجهة العنف السياسي

جدول (١٠) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول قدرة الاجهزة الامنية على مواجهة العنف السياسى

الترتيب	الاجابة	التكرار	نسبة
١	احساسها بتدهور وضعها الاجتماعى	١٦٥	٦٨.٨
٢	ميلها للنظام السياسى الحاكم	١٥٤	٦٤.٢
٣	الخوف على الأبناء	١٣٢	٥٥
٤	تقاعسها عن أداء دورها	١١١	٤٦.٣
٥	الخوف على المنصب	٩٤	٣٩.٢

يتضح من الجدول أن الأجهزة الأمنية في الوقت الـــراهن لا تســـتطيع مواجهـــة الظاهرة كما يرى أفراد العينة ويرجعون ذلك الى مجموعة من الأسباب هي بالترتيب كما جاءت بالجدول احتلها إحساسهم بتدهور وضعهم الأجتماعي في المرتبـــة الأولى بنســـبة (٦٨.٨%) وأخيرا الخوف على المنصب بنسبة (٣٩.٢%) ٠

ويرى الباحث أنه نظرا للاحداث المتلاحقة التى يشهدعا المجتمع المصرى فى الوفت الراهن بعد ثورة ٢٥ينلير ٢٠١١م فان الاجهزة الامنية وحدها غير قادرة على مواحهة هذه الظاهرة وهو أمر طبيعى نظلرا لماتتعرض له من أساليب العنف المختلفة من المواطنين المعارضين للسلطة أة الذين تعرضو للتعذيب من قبل من خلال أجهزة الامن .

جدول (١١) يوضح تصورات وأراء المبحوثين حول أساليب مواجهة العنف السياسى

الترتيب	الأساليب	التكرار	نسبة
١	معالجة مشكلتى الفقر والبطالة	٢٣٢	٩٦.٧
٢	المساواة امام القانون لجميع افراد المجتمع	٢١٤	٨٩.٢
٣	ترسيخ القيم والاخلاق والمبادئ الاجتماعية	١٨١	
٤	تفعيل دور القانون والمؤسسة الأمنية	١٧٣	٧٢.١
٥	تدريب الطلاب على الحفاظ على الاســـتقرار وبنـــاء الدولة	١٠٢	٤٢.٥
٦	تكوين لجان شعبية فى أماكن استخدام العنف	١٧٩	٤٧.١
٧	تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى	٢٠٩	٨٧.١

٨	الحوار المباشر مع القوى السياسية الموجودة	١٦٥	
٩	ان يكون رئيس الجمهورية لكل المصريين	١٣٥	٥٦.٣
١٠	عدم فرض اراء ايدولوجية (دينية اوعلمانية)	١٠٧	٤٤.٦
١١	التوعية بخطورة المشكلة في المؤسسات الإعلامية والتعليمية	١٦٣	٤٢.٩
١٢	الاستقرار الادارى فى المناصب العليا (الوزراء والمحافظين)	١٥٥	٤٠.٨

توضح إجابات المبحوثين من عينة أعضاء هيئة التدريس أن هناك مجموعة من المؤشرات الرئيسية لمواجهة ظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري وعدم تكرارها في الأيام القادمة فجاءت تصوراتهم معبرة عن الواقع بالجدول على التوالي فأحتل في المرتبة الأولى معالجة ووضع حلول عاجلة لمشكلة الفقر والبطالة بنسبة (٩٦.٧%) تليها المساواة في الحقوق لأفراد المجتمع بنسبة (٨٩.٢%) وأخيرا الإستقرار الإداري في المناصب العليا كالمحافظين والوزراء بنسبة (٣٩.٢%) .

هذه النتائج تهدف إلى وضع حلول لمواجهة مشكلة ا العنف السياسي من خلال الجمعيات التطوعية و المواطنين تكون مهمتهما رصد الحالة الأمنية في المنطقة والكشف عن بؤر الفساد والخارجين على القانون

ويرى الباحث أن جميع الأساليب التي ذكرها أفراد العينة مهمة جدا في مواجهة ظاهرة العنف السياسى في المجتمع المصري حيث ان موقف الصفوة العلمية من عذع الظاهرة يتأتى من خلال وضع معايير واساليب للعلاج تتكامل معا من أجل الحد من هذه الظاهرة للوصول الى حالة الاستقرار وبناء المجتمع كما تيؤكد على ذلك علماء النظرية الوظيفية فى علم الاجتماع .

خامسا نتائج وتوصيات الدراسة

انتهت الدراسة إلى تصورات وأراء عينة من اعضاء هيئة التدريس وموقفهم من

ظاهرة العنف السياسى حول أسئلتها إلى مجموعة من النتائج يمكن اجمالها في الأتي :-

١- أن لدي المبحوثين معرفة بظاهرة العنف السياسى حيث جاء أنه فرض وضع سياسي معين في المرتبة الأولى بنسبة (٩٠.٤%) تليها أنه أحد أساليب التغيير السياسي والاجتماعي بنسبة (٨٢.٩%) هما الأكثر توضيحلموقفهم من العنف السياسى.

٢- ان العنف السياسى موجه الى جماعات واحزاب بعينها وجاءت في المرتبة الاولى بنسبة (٧٨.٨%) يليها أشخاص بعينهم وهم يمثلون رموز سياسية بنسبة (٦٣.٨%).

٣- أن هناك أسباب تؤدي إلي ظاهرة العنف السياسى والتي احتل فيها فرض حزب سياسي معين افكاره واستبداده بالرأي على المجتمع بنسبة (٨٢.١%) يليها سبب صراع النظام السياسي القديم والجديد (فلول الحزب الوطني المنحل واعضاء حزب الحرية والعدالة بنسبة (٧٦.٣%) يليها صراع الايدلوجيات بين الفكر العلماني الليبرالي والفكر الاسلامي بنسبة (٦٥.٤%)

٤- ان هناك مجموعة من القضايا المجتمعية المصرية المؤثرة على اتساع ظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري في الفترة الاخيرة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م حيث جاءت الازمة السياسية في المرتبة الاولى بنسبة (٧٨.٨%) يليها ازمة المؤامرة بين اطراف المجتمع المختلفة بنسبة (٦٣.٨%) ثم ازمة الانفلات الامني بنسبة (٤٧.٥%) الازمة الاقتصادية بنسبة (٤٦.٧%)

٥- توجد مجموعة من الاشكال المختلفة للعنف السياسى والتى لها اثار سلبية على الفرد والمجتمع منها عنف سياسي فردى موجه من فرد لآخر وكانت النسبة (٨٧.٩%) و عنف سياسي جماعى تستخدمه جماعة ضد اخرى بنسبة (٩٥.٨%) وعنف سياسي لفظي وجسدي هو التعدي على حقوق الآخرين بالكلام والألفاظ السلبية بنسبة (٨٨.٨%) وعنف سياسي مباشر وغير مباشر أنه إلحاق الأذى والضرر للأخر مباشرة بنسبة (٩٦.٣%).

٦- أن الأجهزة الأمنية في الوقت الراهن لا تستطيع مواجهة الظاهرة ويرجعون ذلك الى مجموعة من الأسباب احتلها إحساسهم بتدهور وضعهم الأجتماعي في المرتبة الأولى بنسبة (٦٨.٨%)،

٧- أن هناك أساليب مختلفة تساهم في مواجهة ظاهرة العنف السياسى فأحتل في المرتبة الأولى معالجة ووضع حلول عاجلة لمشكلة الفقر والبطالة بنسبة (٩٦.٧%) تليها المساواة في الحقوق لأفراد المجتمع بنسبة (٨٩.٢%) وأخيرا الإستقرار الإداري في المناصب العليا كالمحافظين والوزراء بنسبة (٣٩.٢%) .

من خلال هذه النتائج فإن:

- ظاهرة العنف السياسى هى ظاهرة دولية ومحلية وانها تنتهك حرية الانسان والممتلكات العامة والخاصة وتهدر طاقات الشباب ووتؤدى لانهيار الاقتصاد وتفتت الدوله أضف الى هروب المستثمرين الاجانب والمحليين.
- أن الاشكال المختلفه للعنف السياسى تمارس كالتالى :-

١- العنف المؤسسي الحكومى الذي تعبر عنه ممارسات بعض الحكومات خروجاً عن الدساتير التي ارتضتها لنفسها وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية.

٢-العنف الشعبي الموجه من المواطنين إلى النظام الذي ينجم عن التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

وفى ضوء المنطلق النظري للدراسة من خلال استخدامها للاتجاه الوظيفي (نظرية الدور) في علم الاجتماع فالسبب الرئيسي وراء الاشكال المختلفه للعنف السياسى يرجع إلي انهيار القيم الأخلاقية في المجتمع، التي كانت تحميه من قبل من هذا السلوك العدواني، بالإضافة إلي اختفاء التسامح وانتشار ظاهرة أخذ الحق باليد وهذا يرجع بالأساس لعدة عوامل سياسية و اقتصادية واجتماعية، وأصبحت هذه المرجعية صورة من

صور التعبير عن حالة الرفض المجتمعي. ومن هنا يأتي أهمية تضافر كل وترابط الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع لمواجهة هذه الظاهرة.

حيث يشير الاتجاه الوظيفي من خلال استخدامه لنظرية الدور إلى أن التوازن الاجتماعي يعنى حالة الانسجام التي يحققها النسق مع بقية الأنساق الأخرى لتحقيق التكامل نتيجة ما يطرأ من تغيير وما يحدثه من تمايز بين الأنساق الاجتماعي ويؤدى التكامل إلى تالف الأجزاء المتمايزة من النسق الاجتماعي الكلى بحيث تكون كلا مترابطا مما يحقق التوازن فيما بينها ولذا تبادر جميع الأنساق الاجتماعية بمقاومة الجريمة (العنف السياسى) بشكل متوازن ومتوازي إذا يجب أن يضطلع النسق الامنى بالتفاعل مع الحدث بمعزل عن الأنساق الأخرى خاصة أن هناك مسببات عديدة نتيجة خلل في بعض الأنساق الاجتماعية تكمن وراء وقوع هذه الجرائم .

التوصيات في ضوء نتائج الدراسة فان الباحث يوصى بالآتي :

١- أن تحقيق التحول السياسى والمجتمعى الآمن لا يتم إلا عن طريق إعادة الثقة بين المواطن والحكومة بدلا من الثقة الضائعة فى الماضي .

٢- وضع خطة للتصدي للأسباب المختلفة لأفعال العنف السياسى و القضاء على الأسباب الحقيقة وراءه ومحاسبة كل من يمارسه من خلال رجال القانون ونشرالخطة من خلال سياسة ثقافية إعلامية تحث المواطنين على ذلك، من خلال:-

- بناء قدرات الإنسان النفسية والاجتماعية .
- المشاركة الشعبية للمواطنين مع دور الحكومة.
- التخطيط المحلي لمواجهة المشكلة.

٣- ضرورة أن يقوم المواطنين للدعوة لمواجهة العنف السياسى من خلال أنشطة ثقافية ولقاءات فكرية ومحاضرات وندوات عامة تتسم بأسلوب متميز يجمع بين الترغيب والترشيد، وبما يستوعب طاقات الشباب فيما هو مفيد لهم ولمجتمعهم ولوطنهم.

٤- التوسع في مجال الخدمات العامة والقضاء على البطالة ونشر مظاهر الرفاهية

وإتاحة مجال الحراك الاجتماعي أمام مختلف شرائح المجتمع.

٥- نشر التعليم والقضاء على ألامية وتوفير السكن لجميع فئات المجتمع.

٦- تقديم برامج إعلامية تستهدف خلق الوعي لدى الأفراد بالعنف السياسي ومظاهره وأثاره والوقاية منه.

٧- دعوة رجال الدين ورجال الإصلاح إلي القيام بدورهم الديني والمجتمعي فيما يتعلق بمناهضة المشكلة .

٨- دعوة وزارة الداخلية إلى التعاون مع مراكز الأبحاث لدراسة الآثار المترتبة على المشكلة والأخذ بنتائج هذه الأبحاث.

المـــــــــــــراجـــــــــــــع

١- محمد محفوظ ، في معنى الاستقرار السياسي ،جريدة الريـــاض الســـعودية . العـــدد ١٣٨١٩، الثلاثاء ٢٧ربيع الأول ١٤٢٧ هـ ٢٥أبريل ٢٠٠٦م .

٢- اوليش بك، ما هي العولمة، ألمانيا، دار الجمل، ١٩٩٩، ص.١١

٣- فيليب فارج ترجمة فؤاد الدهان . العنف السياسي والعوامل السكانية في مصر، في نيفين عبد المنعم مسعد ، أعمال الندوة المصرية –الفرنسية الخامسة ، ظـــاهرة العنـــف السياسي من منظور مقارن ، (القاهرة : ١٩ – ٢١ نوفمبر ١٩٩٣) ، ص ص ٣٤٤ – ٣٦٤ .

٤- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٩، ص٢٣.

٥- سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي، بـــيروت ، دار العلـــوم العربيـــة، ١٩٨٩، ص٢٦٤.

٦- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، رسالة دكتـــوراه منشورة ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٧)، ط ٢ ، بيروت : مركـــز دراســـات الوحدة العربية ،١٩٩٩.

7 – Robert j. Robinson, " The Conflict Competent Organization: A Research Agenda for Emerging Organizational Challenges," in Roderick M. Kramer& David M. Messick (eds.)" Negotiations as Social Processes", Thousands oaks, London,& New Delhi: Sage Publiations, 1995: 186–207, p.188..

8– Kai, chi Hsu , An Analysis of Political Violence in the Developing Countries ,PhD , U.S.A , Idaho State University, 2000.

٩- سوسن محمد الدسوقي: التغير الاجتماعي والعنف السياسي في مصر ، في مجلة كلية الآداب ، م ٩ ، ع ٩ ، جامعة الزقازيق فرع بنها : مركز الدراسات الإنسانية وخدمة البيئة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣١٦ - ٣٥٦.

١٠- وفاء محمد البرعي، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، تقديم شبل بدران، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص.٢٨٩

11- Arnon, Sara; Reichel, Nirit: Who Is the Ideal Teacher? Am I? Similarity and Difference in Perception of Students of Education regarding the Qualities of a Good Teacher and of Their Own Qualities as Teachers, Teachers and Teaching: Theory and Practice, V13, N5, 2007, p.p441-464.

12- Papa, Frank, Jr.; Baxter, Iris: Hiring Teachers in New York's Public Schools: Can the Principal Make a Difference?, Leadership and Policy in Schools, V7, N1, 2008. p .p87-117.

13- Wahistrom, Kyla L.; Louis, Karen Seashore : How Teachers Experience Principal Leadership: The Roles of Professional Community Trust, Efficacy, and Shared Responsibility, Educational Administration Quarterly, V44, N4, 2008, P.P 458-495.

١٤- سيف الإسلام علي، احتياجات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات (بحوث تربوية -العدد الثالث)، د.ن، ١٩٩٠، ص .٨.

15- zhang, Li-fang: From Conceptions of Effective Teachers to Styles of Teaching: Implications for Higher Education, Learning and Individual Differences, V19, N1, 2009, p. p113-118.

16- Ahn, Chung - Si. Social Development and political Violence: A Cross National Causal nalysis. Seoul: Seoul National University Press , 1981 pp16-22.

17- Mitchell Peters International Political Violence and the Next Generation: Moral Constitution in an Age of Permanent War. University of Illinois at Urbana. 2009 pp2-16.

18- Erica Chenowith and Julie Mertus Rethinking , Political Violence: The Strategic Logic of Non-Violent Conflict Wesleyan University of Southeast Alaska . 2010.

19- Kirsti Samuels . Political violence and the international community: developments in international law. 2007. policy

http://books.google.com.

20-Michaei Dillon Criminalising Social and Political. Violence Internationally Millennium - Journal of International Studies 1998 27: 543

http://www.systemicpeace.org/warlist.htm21-

22- The world bank , World development report 2011 : conflict, security and development , Washington , 2011.

23- The International Center for Political Violence and Terrorism Research (ICPVTR) at the S. Rajaratnam School of International Studies (RSIS No. 215/2012 dated December 3, 2012.

٢٤- حسنين توفيق ابراهيم . ظاهرة العنف السياسى فى الدول العربية . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .٢٠١١.

25- http://www.ajras.

٢٦- حسن بكر. العنف السياسي في مصر- أسيوط بؤرة التوتر – بحث منشور (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

27-Davidson, Charles Robert , Political violence in Egypt: A case study of the Islamist insurgency, 1992--1997 , PhD , (United States

; Massachusetts , Tufts University , Fletcher School of Law and Diplomacy , 2006)

٢٨- سلوى عبد الحميد الطويل : اتجاهات المرأة المصرية المتعلمة نحو ظـاهرة العنـف السياسي –دراسة ميدانية لبعض العاملات المؤهلات تأهيلا عاليا ، مجلة القاهرة للخدمـة الاجتماعية ، ع ٥ ج ١ ،القاهرة : المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقـاهرة ، ينـاير ١٩٩٤ ، ص ص ٢٤٧ : ٢٨٤.

٢٩- مركز المعلومات بجامعة اسيوط ٢٠١٢م.

٣٠- مختار الصحاح٠ مادة (صفو) .

٣١-أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، نهضـة مصـر،القاهرة، ٢٠٠٦، صص٨٠- ٨١ .

٣٢- السيد حنفي عوض، علم الإجتماع السياسي، ط١، القاهرة،مكتبة وهبة،١٩٨٥، ص٥٤ .

٣٣- معجم العلوم الإجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٥، ص ٣٤٨

٣٤- السيد الحسيني، علم الإجتماع السياسي،المفاهيم والقضايا، ط٢ ، القـاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١، ص ٨٩.

٣٥- محمد الجوهري . مقدمة في علم إجتماع التنمية ، ط٢ القـاهرة، دار الكتـب، ١٩٧٩، ص ٢٩٧.

٣٦- اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح . تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفورعطارد ،ج١، ط٢، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٩، ص٢٢٣.

٣٧- عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع ، جامعة القـاهرة ،مكتبـة نهضـة الشـرق، ١٩٨٣ ، ص ١٣١ .

٣٨- احمد زايد .النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظرى: مع إشـــارة خاصـــة إلى تشكلها فى المجتمع المصرى بحث منشور فى كتاب النخب الاجتماعية الصادر عن مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٥ ص٤٠-٤١.

٣٩- إسماعيل علي سعد ، نظرية القوة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيـــة ١٩٧٨ ص ١٣٦.

٤٠-احمد زايد ، مقدمه فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ٨١.

41-Webster. the Lexicon Webster Dictionary (NY: The Delair Publishing Co. Inc, 1983,p216.

٤٢- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع " دار المعرفة الجامعية ، الإســـكندرية، ١٩٩٠، ص.١٩٢

٤٣- أحمد زايد وآخرون، العنف بين طلاب المدارس : التقرير الاجتماعي، المجلد الأول، قسم بحوث الجريمة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١١.

44-For further illustration, See Deborah & Kolb(eds). " Introduction: the Dialectics of Disputing" in their edited "Hidden Conflict in Organizations..., 1992pp: 1-31.

٤٥- خليل أحمد خليل المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع . لبنان دار الحداثة الطبعـــة الاولى، ،١٩٨٤ص٨٥.

٤٦- علي ليلة ، الأبعاد الإجتماعية للعنف السياسي في . نيفين مسعد تحرير وتقديم ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٥ , ص٦٦.

٤٧- تيد هندريش ، العنف السياسي , فلسفته- أصوله- أبعاده. ترجمة عيسى طنوس وآخرون بيروت دار المسيرة الطبعة الاولى ، ١٩٨٦، ص٣٢.

٤٨- جميل عودة : العنف السياسي و العمل السلمي فى:

http://al-bayyna.com

٤٩- مصطفى عمر التير. العدوان والعنف والتطرف ، الرياض , المجلة العربية للدراسات الأمنية , ١٩٩٣ ، ص ص ٤٤-٤٥.

٥٠- عبد الناصر حريز . الإرهاب السياسي – دراسة تحليلية ، القاهرة ،مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦، ص٤٤.

٥١- سلوى عبد الحميد الطويل . اتجاهات المرأة المصرية المتعلمة نحو ظاهرة العنف السياسي – دراسة ميدانية لبعض العاملات المؤهلات تأهيلا عاليا ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، ع ٥ ج ١ القاهرة . المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٤ ، ص ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

٥٢- المرجع نفسه ، ص ١٤.

٥٣- إبراهيم أنيس وآخرون . المعجم الوسيط ، القاهرة٥ مجمع اللغة العربية ، ١٩٩١م ، ص .٣٧٦

٥٤- عبد الله بن عبد العزيز اليوسف : الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف ، دراسة تحليلية للمجتمع السعودي ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤.

٥٥- ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي، القوة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،١٩٨٣،ص .٦٤

٥٦-عبد الرحمن رشدي الهواري : التعريف بالإرهاب وأشكاله ، في ندوة الإرهاب والعولمة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٢، صص ٢٨ ، ٢٩.

٥٧- نبيل أحمد حلمي ، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، بدون تاريخ، ص٢٨.

58 – Kristopher K. Robison, M.A (The Challenges Of Political Terrorism A Cross-National Analysis Of The Downward Spiral Of Terrorist Violence And Socio-Political Crisis) ,PhD , U.S.A , The Ohio State University ,2007, P 24.

٥٩–محمد حسين أبوعلاء ، العنف الديني في مصر , القاهرة المحروسة ,ط١، ١٩٩٨، ص١٧٨.

٦٠– حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر ، في د.علي الدين هلال محرر , النظام السياسي المصري ,مركز البحوث والدراسات السياسية ،١٩٨٨ ، ص ٩٢٥.

٦١– إسماعيل على سعد ،أصول علم الاجتماع السياسي، بيروت ، مطابع دار النهضة العربية،

١٩٨٨، ص ٥٣.

٦٢–أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ٢٠٠١ صص ٧٩–.١٠١

٦٣– ــــــــــــــــــــــــ، المرجع السابق ، صص ١٢٦–١٢٧

٦٤– بوتومور ، الصفوة والمجتمع – دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة محمدالجوهرى واخرون ، دار المعارف القاهرة، ٢٠٠٣.ص٧–٩

٦٥–السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، الطبعة

الثالثة ١٩٧٧، ص ١٦٥.

٦٦–بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق ١٠–١١.

٦٧– ت.ب . بوتومور ، النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، بيروت ، الطبعة الثانية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨ ، ص٥.

٦٨- نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عـــودة وآخرون ،

.مصر ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ١٩٨٠، ص ٢٤٧.

٦٩- علي ليلة . النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الأنساق الكلاسيكية ، ط ٣ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩١ص ٢٩٢.

٧٠- بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق ١٩.

٧١- عبد الرحيم العطري ، صناعة النخبة بالمغرب ، المخزن والمال والنسب والمقدس ، طرق الوصول إلى القمة ،الطبعة الأولى ٢٠٠٦.ص ٢٠.

٧٢- احمد زايد .النخب السياسية والاجتماعية مدخل نظرى: مع إشـــارة خاصـــة إلى تشكلها فى المجتمع المصرى بحث منشور فى كتاب النخب الاجتماعية الصادر عن مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٥، ص٥١-.٦٠

73-Johnson , G,Revolutionary Change , Little Brown Boston ,1970 pp56-58

74-Ronald Inglehart, changing values economic development and political change, in "international social science journal", fundamental values a cross nations, unesco, U. S. A, blackuek, 1995, p. 379.

٧٥- السيد الحسيني . علم الاجتماع السياسي –المفاهيم والقضايا ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤ ، ص ٣٧٤.

٧٦ – عاطف غيث. المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ، ص ص١٦-.٢٥

٧٧- علي ليلة . النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الأنساق الكلاسيكية ، مرجع سابق ، ص .٢٩٥

٧٨- المرجع نفسه ، ص ٢٧.

٧٩- صالح بن محمد آل رفيع العمري . العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية ، الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٦.

٨٠- إسماعيل على سعد . نظرية القوة – مبحث في علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨، ص ص ٤٣-٤٤.

٨١- مجموعة من الكتاب : نظرية الثقافة ، ترجمة على سيد الصاوي ، الكويت : عالم المعرفة ، ع ٢٢٣ ،١٩٩٧، ص ٢٩٦.

٨٢- محمد عارف. تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة، القاهرة ،الأنجلو المصرية، ١٩٨٢ ، ص٢٤.

http://shrsc.com/activities/013.htm-83

84- Youth Violence: Fact Sheet, ww. Cdc. Gov/ncipc/factsheets/yvfacts. Htm, 2004

٨٥- تماضر زهدي حسونة. جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي ، الرياض ، مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٩٩٤، ص٤٣.

٨٦- إسماعيل صبرى مقلد . العلاقات الساسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية ١٩٩١، ٢٢١-٢٢٣.

٨٧- حسن المرصفاوى . الإجرام والعقاب في مصر ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ،١٩٧٣ ،ص.٤٤

٨٨- حسين عبد الحميد رشوان، الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي المكتب الجامعي الحديث السكندرية ١٩٩٥ ص١٣٨

89- Widom, C.S.. The Cycle of Violence. Science, 1989,pp 160-166

٩٠- عدلي السمرى، سلوك العنف بين الشباب، دراسة ميدانية على عينة من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية، مرجع سابق ، ص ٤٥٣ - ٥٠٦.

٩١- علي أومليل . حول أسباب العنف السياسي ، في أسامة الغزالي حرب ، العنف السياسي في الوطن العربي ، عمان ، منتدى الفكر، ١٩٨٧ ، ص ١٩.

92- Farrington, D.P.. Early predictors of adolescent aggression and adult violence. Violence and Victims 4, 1989, 79.

93- Alexander, R. & Longford, L.. Throwing down: A social learning test of students fighting. Social Work in Education, 1992,p 114.

94- Price, J. & Everett, S. A National Assessment of secondary school principals' perceptions of violence in schools. Health Education and Behavior, 1997,p 218.

٩٥- شعبان الطاهر الأسود . علم الاجتماع السياسي – قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠١ ، ص ٣٣.

٩٦- محمد سيد أحمد علي اليمنمي : القوة الاجتماعية المؤيدة لجماعات العنف – دراسة سوسيوأنثربولوجية لبعض أحياء مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ١٩٩٧، ص١٧٠.

٩٧- الظاهري، خالد بن صالح بن ناهض . دور التربية الإسلامية في الإرهاب. رسالة دكتوراه منشورة. الرياض: دار عالم الكتب،٢٠٠٢، صص ٥٩-٦٠ .

٩٨- نعمه أديب، إشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية، ندوة اجتماع الخبراء الإقليمي حول الحالة المعرفية لمسوح وبحوث الشباب في الإقليم العربي، شرم الشيخ، ٢٠٠٥، ص .١٢

٩٩- السيد يسين، العولمة ، فرص ومخاطر، ميرت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠، ص .٢٠

١٠٠- سعيد اللاوندى، بدائل العولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص.٨

١٠١- على ليله، تقاطعات العنف في إطار التحولات العالمية المعاصرة، المؤتمر السنوي الرابع والأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠ – ٢٤ أبريل ٢٠٠٢، ص .٢٨

102- Henry, S. What is school violence? An integrated definition. Annuals of the American Academy of Political & Social Science, 2000, p30.

١٠٣- أشرف مصطفى طلبة عبد الموجود: جرائم العنف في قرى صعيد مصر – دراسة اجتماعية أيكولوجية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس : معهد الدراسا والبحوث البيئية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٧.

١٠٤- فوزي أحمد بن دريدي. العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ،٢٠٠٧ ، ص ٥٣.

١٠٥- احمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية، ١٩٤٥-١٩٨١ دراسة استطلاعية ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨ ، ص ٤٠.

١٠٦-امين مشاقبة – معوقات ٱلاصلاح السياسي في الوطن العربي ، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل ٱصلاح السياسي – مركز الرأي للدراسات ، عمان – سبتمبر ٢٠٠٥ .

١٠٧- محمد حسين أبوعلاء . العنف الديني في مصر، القاهرة المحروسة، ط١ , ١٩٩٨ص ,١٧٧

١٠٨- فهد بن علي عبد العزيز الطيار . العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية – دراسة ميدانية لمدارس شرق الرياض ، رسالة ماجستير ، الرياض :

جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلـــوم الاجتماعيـــة ،٢٠٠٥ ، ص ص ٣٢ ،٣٣.

109-World Health Organization Geneva, World report on violence and health, (Switzerland, Publications of the World Health Organization , 2002) , P 215

١١٠- السيد ياسين : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ص ٣٧٨ -٣٨٠

١١١- أحمد عبد الحفيظ : الأحزاب والقوي السياسية والجمعيات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان المؤتمر السنوي الثاني حقوق الإنسان في مصر من جنيف ٢٠٠٢- ٢٠٠٤ ، القاهرة ، مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء ، الفترة من ٢٥ -٢٦ مايو ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

١١٢- السيد ياسين : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالهرم، ١٩٩٣، ص ٣٧٥ .

١١٣- عبد المحسن بن عمار المطيري . العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الاجتماعيـــة ، ٢٠٠٦، ص ١٢.

١١٤- فوزي أحمد بن دريدي ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

١١٥ – محمود سعيد إبراهيم الخولي. العنف في مواقف الحياة اليومية –نطاقات التفاعل ، القاهرة : دار ومكتبة الإسراء ، ٢٠٠٦ ، ص .٥٤

116- Fidan Korkut Owen , Political Violance, Psychology And Youth , In Nternational Workshop , POLItical Violence, Organized Crime, Terrorism & Youth , In 13 – 14 September 2007 (Turkey ; Ankara , Hacettepe University ,Nato) , P 3 .

١١٧- عبد المحسن بن عمار المطيري ، مرجع سابق ، ص ١٢.

١١٨- محمود سعيد إبراهيم الخولي. مرجع سابق ، ص ٥٤.

١١٩- محمد نور فرحات . ملاحظات حول بعض مشاهد العنف في المجتمع المصري المعاصر ، في ظاهرة العنف في المجتمع المصري ، منتدى حوار الثقافات ، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ، القاهرة ، دار الثقافة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩-.٢٣

١٢٠- حسين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ١٧، ط ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ ، ٥٩.

١٢١- صلاح الدين عامر . العنف والقانون - التكيف القانوني للعنف على الصعيد الوطني والدولي ، في العنف والسياسة في الوطن العربي تحرير أسامة الغزالي حرب ،عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٧ ، ص ٥٦.

١٢٢- علي عبد الرازق جلبي . العنف والجريمة المنظمة – دراسات في المشكلات الاجتماعية ،الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٧.

جامعة أسيوط مسلسل رقم ( )

كلية الخدمة الاجتماعية

استمارة استبيان عن

الصفوة العلمية وموقفها من ظاهرة العنف السياسى

د/ حمدي أحمد سيد ابومساعد

أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط

هذه البيانات سرية ولا تستخدم الا في أغراض البحث العلمي فقط

بيانات أولية :-

١- الاسم (اختياري)

٢- السن سنة

٣- النوع ذكر أنثى

٤- الدرجة العلمية

مدرس استاذ مساعد استاذ

٥- التخصص كليات عملية كليات نظرية

٦- الحصول على الدكتوراه :

من جامعات مصرية من جامعات غير مصرية

أسئلة الدراسة

مفهوم العنف السياسي

٧- يعني أيه عنف سياسي من وجهة نظرك ؟

.....

.....

٨- يا ترى العنف السياسي من وجهة نظرك موجه لمن ؟

.....

.....

أسباب العنف السياسي

٩- يا ترى أيه أسباب العنف السياسي اللي بتشهدها مصر في الفترة الأخيرة ؟

.....

.....

١٠- أي من القضايا الآتية تؤدي بصورة كبيرة إلى العنف السياسي في مصر؟

.....

.....

أشكال العنف السياسي واثاره

١١- ايه فكرتك عن العنف الساسي الفردي؟

.....

.....

١٢- وماذا يعني العنف السياسي الجماعي ؟

.....

.....

١٣- ماذا يشير هذا العنف السياسي اللفظي والجسدي؟

.....

.....

١٤- يعني ايه عنف سياسي مباشر وغير مباشر ؟

.....

.....

مواجهة ظاهرة العنف السياسي

١٥- تفتكر إن الأجهزة الأمنية في مصر قادرة على مواجهة العنف؟

نعم لا

١٦ – في حالة لا ما السبب..؟

.....

.....

١٧- من وجهة نظرك كيف يمكن مواجهة ظاهرة العنف السياسي الموجودة في المجتمع:-

.....

.....

The scientific elite and its position on the phenomenon of political violence

A field study on a sample of faculty members at the University of Assiut

Dr. Hamdy Ahmed Sayed Abo Mesaad

Assisstant professor (sociology) Departement of social planning

Faculty of Social Work – Assiut university

Abstract

This study aims to know the position of elite scientific phenomenon of political violence and the statement causes different that led to the spread and also forms in Egyptian society in which Researcher importance study internationally and locally, then the concepts of elites and political violence and also sense the theoretical study of theory role then theories elite and theories that explain political violence then discussed methodology of the study in terms of the questions and sample selection and curriculum and areas of study and finally analyzed and discussed the data, which concluded that this phenomenon spread internationally and locally and have negative effects on the individual and the local and international community and recommended the need to develop a comprehensive plan containing all the political forces in the Egyptian society to confront these phenomenon.

key words: violence, political violence, elite, elite scientific